میراث حوزهٔ اصفهان

دفتر ششم

به اهتمام

محمد جواد نور محمدی

مرکز تحقیقات رایانه‌ای حوزه علمیه اصفهان

سرشناسه	:	نورمحمّدی، محمّد جواد، ۱۳۴۷
عنوان قراردادی	:	میراث حوزه اصفهان
عنوان و نام پدیدآور	:	میراث حوزه اصفهان، ج ۶، محمّدجواد نورمحمّدی
مشخصات نشر	:	اصفهان ـ مرکز تحقیقات رایانه‌ای حوزه علمیه اصفهان، ۱۳۸۹
شابک	:	۹۷۸ـ۹۶۴ـ۹۶۵۶۷ـ۶ـ۲
وضعیت فهرست‌نویسی	:	فیپا
موضوع	:	اسلام، فلسفه اسلامی، کلام، متون قدیمی تا قرن ۱۴
شناسه افزوده	:	نورمحمدی، محمدجواد، ۱۳۴۷ ـ، گردآورنده
شناسه افزوده	:	حوزه علمیه اصفهان. مرکز تحقیقات رایانه‌ای
رده بندی کنگره	:	BP ۱۱۱۳۸۶ / ۳ س ۹ م
رده بندی دیویی	:	۲۹۷ / ۰۴
شماره کتابشناسی ملی	:	۸۳ـم ۳۵۱۷۲

■ میراث حوزهٔ اصفهان / ج ٦

- به اهتمام : محمّدجواد نورمحمّدی
- پژوهش : بخش احیاء تراث مرکز تحقیقات رایانه‌ای حوزه اصفهان
- ناشر : انتشارات مرکز تحقیقات رایانه‌ای حوزهٔ علمیه اصفهان
- چاپ و لیتوگرافی : اسوه
- نوبت چاپ : اوّل / مهر ۱۳۸۹
- شمارگان : ۱۰۰۰
- بها : ۸۰۰۰ تومان

مرکز پخش: اصفهان ـ خیابان شهید مطهری ـ ابتدای خیابان اردیبهشت
مرکز تحقیقات رایانه‌ای حوزه علمیه اصفهان
تلفن: ۵ـ۲۳۴۳۶۱۰ـ۰۳۱۱ E-mail:info@hozeh.org
دورنگار: ۲۳۴۴۶۱۰ـ۰۳۱۱ WWW.hozeh.org

نُخبةُ التِّبيان في علم البيان

تأليف: علامة ملا حبيب‌الله الشريف الكاشاني

مدد الساوجي (ت ١٣٤٠ هـ)

تحقيق: عماد جبّار كاظم

مدرس مساعد جامعة واسط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدِنا محمدٍ و آلهِ الطّيّبين الطّاهرين.

و بعدُ: يزخر التّراث العربيّ والإسلاميّ بكنوز من العلم والمعرفة، لمّا تزل في طيّات السّطور بين دفتي مخطوط، تقاتل عوادي الزّمن من أجل البقاء، و في صيحات باستغاثة من ينجدها؛ كي يخرجها من رحم الظّلام إلى حيّز نور الطّبع والنّشر العلمي، للإفادة منها في الأصالة.

لقد بدأ لي أن أخرجَ هذهِ الوجيزةَ «نخبة التِّبيانِ فِي عِلْم البَيَان» إلى مصارعة شموس المعرفة في البلاغة العربيّة، لينير بيانُها أفق الوجود الفنيّ الجماليّ، و يكشف ضوؤها سمت التّراث الأدبيّ النبيل.

و قد كان سبيل العمل هذا في مقدّمةٍ، سرت فيها مع حياة المؤلف في اختصارٍ، و من بعدُ، دخلْت في رحابِ النّصّ لتحقيقِهِ، شاكراً المولىٰ (جلّ و علا) على منّهِ الكريم في الهدايَة، سائليه -سبحانه- السّداد والتّقويم، في البداية والنّهاية.

حياة المؤلّف في سطورٍ

اسمهُ و لقبهُ الشّريفُ[١]:

هو آيةُاللهِ المحقّق العلامة الملّا حبيبُاللهِ الشّريف بن الملّا علي مدد بن رمضان السّاوجي الأصلِ، الكاشاني النّشأة.

مولده و نشأته:

ولدﷺ في كاشان في حدود سنة ١٢۶٢ هـ على ما هو تحقيقه، إذ ذَكَرَ أنّه لم يتبينْ تأريخَ مولدِه من مكتوب من والدِه، و إنّما ذكرتْ لهُ والدتُه (رحمهما الله تعالى): أنّ ولادته كانت قبل وفاة الغازي محمد شاه القاجار المتوفى سنة ١٢۶۴ هـ بسنتين.

كان والدهﷺ من العلماء الأعلام، له مؤلّفاتٌ عدّة في الفقه و أصوله، من أهل ساوة، رحل إلى قزوين، و أصفهان للدّراسة، ثمّ إلى كاشان، فسكنها، و تزوّج فيها، فوُلِد له نجلُه الشّريف حبيب الله.

و لمّا بلغ الخامسةَ مِنَ العمر بعث أكابرُ أهلِ ساوة في طلب أبيه؛ لمكانته العلميّة؛ في تولّي شؤونهم الدّينية، و أُمور الفتيا؛ فعاد إليها.

و بقي المؤلّف في كاشان يتنقّل فيها على نخبة من الشّيوخ، بكفالة أمّه، و رعاية الفقيه

١ـ ترجم المؤلف (قدّس سره) لنفسه في كتابه، لُباب الألقاب، ص ١۴٨ ـ ١۵٧. و تُرجِمَ لهُ في: أعيان الشيعة، ج ۴، ص ۵۵٩، و طبقات أعلام الشيعة، القرن الرابع عشر، ج ١، ص ٣۶٠ـ٣۶١. و مصفى المقال، ص ١٢٠. العقد المنير، ص ٣٩۴ـ ٣٩۵. و الذريعة، ج ٢، ص ۶۶ـ۶٧؛ ج ۴، ص ١٨٢، ص ۴٩١ـ۴٩٢؛ ج ۵، ص ٢٨٧؛ ج ٨، ص ٩٨؛ ج ١٠، ص ١۶١ـ١۶٢، ص ١٨٧؛ ج ١٣، ص ٢۴٨؛ ج ١۵، ص ٢٨؛ ج ١٩، ص ١۴٣؛ ج ٢٣، ص ۴. و معجم المؤلفين، ج ٣، ص ١٨٧. و ما كتبه العلاّمة المحقّق الأُستادي في مجلّة (نور علم)، الفارسية، العدد (۵۴) الصادرة في قم سنة ١۴١٣ هـ والدّرة الفاخرة، تحقيق: السّيد محمد تقي الحسيني، ص ٣۴٧ و بعدها.

الحاجّ السيّد محمّد حسين الكاشاني[١] الذّي كان أبرّ و أعطف عليه من أبيه، كما قال الشّريف.

و توفّى والده في مدينة ساوة سنة ١٢٧٠ هـ والمؤلّف في ربيع التّاسعة من عمره، في شغف التّحصيل، و شوق الدّرس؛ بتشويق السّيّد محمّد حسين.

ثم سافر إلى طهران و هو في سنّ التّاسعة عشرة من العمر؛ لمواصلة الدّرس، و متابعة التّحصيل، و من ثمّ هاجر إلى العراق سنة ١٢٨١ هـ؛ لزيارة العتبات المقدّسة؛ و لإدراك الشّيخ المرتضى للاستفادة، فما أن وصل إلى كربلاء، حتّى نُعِي بوفاة الشّيخ الأنصاري﵀ فتوقف، ثم ذَهَبَ إلى النّجفِ الأشرفِ، و لم يحضر مجلساً من مجالس الدّرس؛ لتعطيلها؛ بفوت الشّيخ مرتضى الأنصاريّ﵀ فطفِقَ راجعاً إلى كاشان، ثم هاجَرَ إلى گلپايگان، للتزوّد من أستاذِهِ التّقي الملاّ زين‌العابدين، الذّي تأسّى بسيرته، والتزم بوصيته، و سار على طريقته في الدّرس والتّهذيب والتّأليف في العلوم بأنواعها، والفنون أشتاتها، عندما عاد إلى كاشان[٢].

حياته العلمية:

عكف المؤلف منذ نعومة أظفاره على الدّرس، و السّعي الحثيث لطلب العلم و المعرفة، ـ و قد مرّت بنا أسفاره و تنقلاته في اختصار ـ، مقبلاً على شأنه، صارِفاً عنانَ نفسه عن جمع الأموال مع فقده لها و كثرة العيال، غير مدّخر وسعاً في البحث و التّدريس، و لاصارفاً عمراً فيما صرفه البطالون، و اللاهون الغافلون[٣].

أخلاقه و أوصافه:

و هو على كل ذلك، كان دائم الذكر و التلاوة، كثير التهجد والعبادة، مُحِبّاً للاعتزال،

١ـ ينظر ترجمته: لباب الألقاب المتقدم، في الباب الثّامن.

٢ـ ينظر: العقد المنير، المازندراني، ص ٣٩٤؛ معجم المؤلفين، ج ٣، ص ١٨٧.

٣ـ ينظر: لباب الألقاب، عن مقدمة كتاب ذريعة الإستغناء، ص ١٤.

متجنباً عن المراء والجدال، و عن غير شأنِهِ والجوابِ والسؤال، إلا في مسائل الحرام والحلال، معرضاً عن الحقد والحسد والطّمع و طول الآمال، صابراً على البأساء والضراء، و شدائد الأحوال، غير جازع من الضّيق، والفاقة، وعدم المال[1]. يدلّك على ذلك في أبسطه كثرة مؤلفاته، و آثاره العلمية.

شيوخه:

تتلمذ الشّيخ ﷺ على عدد من العلماء الكرام، في مقدمات الدّرس، و مراحل البحث المتقدمة في الفقه والأصول، منهم:

١ـ الميرزا أبوالقاسم الكلانتري الطهراني.

٢ـ المولى حسين الفاضل الأردكاني.

٣ـ المولى زين العابدين الگلپايگاني.

٤ـ الشيخ محمد الأصفهاني، ابن أخت صاحب الفصول، (محمد حسين الأصفهاني الحائري).

٥ـ الميرزا محمد الاندرماني.

٦ـ السّيد محمد حسين بن محمد علي بن رضا الكاشاني. الذي أجازه بالرواية، و هو في عمر السّادسة عشرة.

٧ـ المولى الهادي المدرس الطّهراني.

و لمّا بلغ الثامنة عشرة أجازه السّيّد محمد حسين، المذكور، الإجازة التّي نصها الآتي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

ألحمد لله رب العالمين، و صلى الله على خير خلقه محمد و آله أجمعين.

و بعد، فإن ولدي الروحاني، العالم الرباني، والعامل الصمداني، النحرير الفاضل، الفقيه

١ـ المصدر نفسه، ١٤.

الكامل، الموفق المسدد، المؤيد بتأييد الله الصّمد، حبيب الله بن المرحوم المغفور علامة زمانه علي مدد قد كان معي في كثير من أوقات البحث والخوض في العلوم، و قد قرأ عليَّ كثيراً من علم الأصول والفقه، و سمع مني كثيرا من المطالب المتعلّقة بعلم الكلام والمعارف الدينية و ما يتعلّق بها. و قد صار بحمد الله و المنة عالما فاضلا، و فقيها كاملاً، مستجمعاً لشرائط الفتوى والاجتهاد، حائزاً لمراتب العلم والعمل والعدالة والنباهة والسداد، فأجزت له أن يروي عني عن مشايخي بأسانيدي و طرقي المرقومة في إجازاتي المتصلة بأهل العصمة عليهم آلاف الصلاة والسلام والثناء والتحية، و ألتمس منه أن يلتزم الاحتياط في الفتوى والعمل، و أن لاينساني في أوقات الإجابة من الدعاء في حياتي و بعد مماتي. و كان تحرير ذلك في الثاني عشر من شهر ذي الحجّة الحرام سنة ١٢٧٩.

محمدحسين بن محمد علي الحسيني»[١]

أقوال العلماء فيه:

ترقّى المؤلّف مكانةً علمية رفيعة المستوى، ذائعة الصّيت، بالغة الأفق، ما جعله يحظى باهتمام العلماء والدّارسينَ، فقال فيه السّيّد محسن الأمين: «عالم، فاضل، له عدة مؤلفات..»[٢].

و قال فيه الشيخ العلاّمة آقا بزرگ الطهراني: «عالم فقيه، و رئيس جليل، و مؤلّف مروج مكثر..»[٣]

و قال فيه أيضاً السّيد موسى الحسيني المازندراني: «عالمٌ فقيهٌ، محقّقٌ، مشاركٌ في عدّة علوم..»[٤].

١ـ لباب الألقاب، عن مقدمة كتاب ذريعة الإستغناء، ص ١٢.

٢ـ أعيان الشيعة، ج ٢، ص ٥٥٩.

٣ـ عن مقدمة كتاب ذريعة الإستغناء، ص ٣٢.

٤ـ العقد المنير، ص ٣٩٤.

وفاته و مدفنه:

و بعد عُمر ناهز الثّمانين في الدّرس والتّدريس والتأليف، والنّتاج والعطاء، رفل المؤلّف في الذّكر الخالد الحميد، والتحق ﷺ إلى الرّفيق الأعلى في يوم الثّلاثاء (٢٣) خلت من جمادي الآخرة سنة ١٣٤٠ هـ ١٩٢٢ م[١].

و دفن في المقبرة المسمّاة بـ«دشت افروز»، الّتي [كانت] تقع خارج بلدة كاشان، في بقعة خاصة به[٢]. و أصبح قبره مزاراً يرتاده المؤمنون حتى هذه الأيام. مخلفاً وراءه تراثاً علمياً كبيراً، و ذرّيّة صالحة ينعمون في أثواب المجد والخير إلى الآن.

آثاره:

وقف المؤلّف ﷺ نفسه على العلم و التّصنيف، و الجمع والشّرح والتّأليف، فبرع في كثير من العلوم، و وسع فيها، و تحقّقت إجادته في جملة من الفنون، و خبرها؛ فبلغت مؤلفاته (١٦٣) مؤلّفاً[٣] بين كتاب و رسالة، في العلوم العربية والعقلية، كالخطّ والصّرف والنّحو والبلاغة والأدب و تأريخ السّيرة، و علوم القرآن والحديث والكلام والفقه والأصول والمنطق والأخلاق والعرفان و غيرها من أفانين المعرفة.

و لقد أعدّت لذكر مؤلّفاته قوائم خاصّة بذلك، أهمّها ما أعدّه الشّريف هو لنفسه -قدّس الله روحه-، في الفهرست الذي ذكره في نهاية ترجمته في كتابه لباب الألقاب، الذّي طبع مختصره في نهاية كتابه: مغانم المجتهدين في حكم صلاة الجمعة والعيدين[٤].

والقائمة الّتي شمّر لها ساعداً الشّيخ رضا الأستادي الطّهراني الّتي رتّب فيها مؤلّفاته

١ـ ينظر: الذّريعة، ج ٥، ص ٢٨٧؛ و العقد المنير، ص ٣٩٥، معجم المؤلفين، ج ٣، ص ١٨٧.

٢ـ ينظر: الذريعة، ج ١٠، ص ١٠٨؛ و العقد المنير، ص ٣٩٥.

٣ـ ينظر: مقدمة كتاب ذريعة الإستغناء، ص ٣١.

٤ـ ينظر: مقدمة الدّرة الفاخرة ـ منظومة للمؤلّف ـ المطبوعة في مجلّة علوم الحديث العربي، العدد الأوّل، السنة الأولى سنة: ١٤١٨ هـ ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

على الحروف الهجائية، و طبعت مع ترجمة مفصّلة عن المؤلّف في مجلة نور علم الفارسية، العدد ٥٤، الصادرة في قم، سنة ١٤١٣ هـ.

والفهرسة التّي قدّمها محقّقو كتابه ذريعة الاستغناء في تحقيق مسألة الغناء في جامعة كاشان، الذي طبعت سنة ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، إذ صنّفت فيها المؤلّفات بحسب العلوم والموضوعات، مع ترجمة مبتسرة عن حياة المؤلّف في تصرّف بالاعتماد الكلّي على ترجمته لنفسه في لباب الألقاب، و غيرها من الفهارس العامّة التّي ذكرت حياته، و الخاصّة التّي تصدّى لها من عمِل على تحقيق تراثه الخالد، و قد ذُكِرَ[1] منها:

١. إكمال الحجة في المناجاة.

٢. الأنوار السانحة في تفسير سورة الفاتحة.

٣. إيضاح الرّياض.

٤. بوارق القهر في تفسير سورة الدهر، مطبوع.

٥. تبصرة السائر في دعوات المسافر.

٦. تذكرة الشهداء، مطبوع على الحجر، بالفارسية. و قد طبع حديثاً مع التحقيق في المجلدين.

٧. توضيح البيان في تسهيل الأوزان في تعيين الموازين الشرعية، مطبوع، على الحجر.

٨. جنة الحوادث في شرح زيارة وارث، مطبوع، قديماً و حديثاً.

٩. جذبة الحقيقة، في شرح دعاء كميل. حققه حفيد المؤلف الشيخ حسين الشريف.

١٠. الجوهر الثمين في أصول الدّين.

١ـ ينظر: القائمة التّي أعدها الأستاذ فارس حسون محقق مرثيته في الإمام الحسين عليه السلام، التي طبعت في مجلة تراثنا، العدد الأول (٦١)، سنة ١٤٢١ هـ فقد ذكر فيها أن مؤلفاته بلغت ما يقرب (١٤٠) مؤلفا، ص ١٩٤. وللمزيد، ينظر: القائمة التّي أعدتها جامعة كاشان في مقدمة كتابه، ذريعة الإستغناء، ص ١٦ ـ ٣١.

١١. حاشية على شرح قطر النّدى.
١٢. حديقة الجمل.
١٣. حقائق النّحو.
١٤. خواص الأسماء.
١٥. الدّر المكنون في شرح ديوان المجنون.
١٦. درة اللاهوت، منظومة في العرفان.
١٧. رجوم الشياطين، فى ردّ البابية.
١٨. زبدة الفرائد، بالعربية.
١٩. زهر الربيع فى علم البديع، (منظومة).
٢٠. شرح القصيدة الحميريّة.
٢١. شرح زيارة عاشوراء، مطبوع، قديماً و حديثاً.
٢٢. شرح الصّحيفة السّجّاديّة.
٢٣. شرح على المناجاة الخمسة عشر.
٢٤. صراط الرشاد في الأخلاق.
٢٥. كشف السحاب في شرح الخطبة الشقشقية.
٢٦. لباب الألقاب، مطبوع.
٢٧. لباب الفكر في علم المنطق.
٢٨. اللمعة في تفسير سورة الجمعة، مطبوع.
٢٩. مرثية الإمام الحسين عليه السلام، مطبوع.
٣٠. مصابيح الدّجى.
٣١. مصابيح الظلام.
٣٢. مصاعد الصلاح في شرح دعاء الصباح.
٣٣. منتخب الأمثال، فى أمثلة العرب.
٣٤. منتخب درة الغواص في أوهام الخواص للحريري.

٣٥. منظومة في النّحو.

٣٦. منية الوصول في الأصول، نظم عربي.

٣٧. نخبة التبيان في علم البيان. ـ الكتاب الذي بين أيدينا.

٣٨. نخبة المصائب.

٣٩. الوجيزة في الكلمات النحوية.

٤٠. هداية الضبط في علم الخط.

هذه الوجيزة، وصفها و منهجها:

هي رسالةٌ بلاغيّةٌ مقتضبةٌ في علم البيانِ، حَدّاً، و موضوعاً، و فائدةً، مشتملةٌ على أربعةِ مطالب: في التّشبيه، والمجاز، والاستعارة، والكناية، في فصول قصيرة.

أعدّها المؤلّف في العشرينيات من عمره، في بعض من زمن يوم، فقد جاء في نهاية الرّسالة: «وَقَد أَلّفتُهَا في بعضٍ مِن يَومٍ، وَ قَليلٍ مِنَ الزّمانِ، وَ أَنَا العَبدُ الوَاثقُ باللهِ الصَّمَدِ حبيب‌الله بن علي مَدَد، فِي يوم الخميس، مِن ذِي الحجّةِ الحَرامِ، فِي ١٢٨٤ هـ بَلدة كلبايكَان». ما يدلّ على توّقد فكره، وسعة حفظه، وقوّة ذاكرته، و استيعابه، و تمييزه لمادّته.

و قد اعتمد الشّريف فيها سبيل منهجية القسمة المنطقيّة الدّائرة بين النّفي والإثبات: (إمّا، أو)؛ في تلخيص القواعد الكليّة لموضوعات علم البيان و إختصارها؛ إبتعاداً عن التّفصيلية التّي تستخدم في الشّروح، والإطناب، خلافاً لموضوع فائدة التّشبيه الذّي أسهب فيه بالتّعدد على الرّغم من إمكان آلية الإضافة في الإحالة، والإختصار الذّى سار عليه في الرّسالة، مع إهمال الأمثلة التّطبيقيّة إلا في النّادر القليل جداً مما لابدَّ منه، والعناية الشّديدة بالنّظرِ والأصول البيانية. كقوله مثلاً: «إِنْ كَانَ الطَّرَفَانِ مُفْرَدَيْنِ، فَتَشْبِيْه مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ، سَوَآءٌ كَانَا مُقَيَّدَيْنِ، أَوْ غَيْرَ مُقَيَّدَيْنِ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ. وَ إِنْ كَانَا مُرَكَّبَيْنِ، فَمُرَكَّبٌ بِمُرَكَّبٍ. وَ إِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ، فَمُفْرَدٌ بِمُرَكَّبٍ، وَ بِالعَكْسِ. وَ إِنْ كَانَا مُتَعَدِّدَيْنِ، فَإِنْ تَرَتَّبَ

المُشَبَّه بِهَا عَلَى المُشَبَّهاتِ المَذْكُوْرَةِ، أَوْلاً، بِعَطْفٍ، وَ نَحْوِه، فـ (التَّشبيهُ مَـلْفُوفٌ)، وَإلاَّ فـ(مَفْرُوقٌ).».

و في مورد المثال قوله، مثلاً: «كَمَا فِي تَشْبِيهِ غُرّة الصُّبح بِوَجْهِ الخَلِيْفَةِ». و قوله: «كَمَا يُقَالُ للزّنْجِيّ: (مَا أَشْبَهَهُ بِالكَافُورِ!)» والإقتضاب هذا ليس ضنّاً من المؤلّفﷺ، بل هو شأن الإختصار، قال: «و تَفْصِيْلُ الأَمْثِلَةِ لاَيَلِيْقُ بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ».

لقد جعل الشّريف حبيب الله في مقدمة هذه الوجيزة تقديم كلام البلغاء على كـلام المعبود، في فائدة علم البيان، قال: «وَفَائِدَتُهُ، مُضافةٌ إِلى ذَلِكَ: الوُقُوفُ عَلَى مَرَاتِبِ كَلاَمِ البُلَغَاءِ، وَ شَرَافَةِ كَلاَمِ المَعْبُودِ». على غير عادة البلاغيين في ذلك، و هو أمر يمتدح به؛ لأنّ معرفة ذلك هو نفسه مقدّمة من سبيل ترتيب المقدمات إذ إنّ الوقوف على كلام البلغاء هو مفتاحٌ لمعرفة عظمة كلام المعبود سبحانه.

كتبت الرّسالة بخط الإجازة -النّوقيع[٩]-، بحروف واضحة مع تحريك بعضها، في زمن المؤلّف على يد حسن الشّريف بن علي الكاشاني، سنة ١٣٠٩ هـ في كاشان، يتصدرها عنوانها: «هذه وجيزة موسومة بـ(نخبة التّبيانِ في علمِ البيانِ) منْ تأليفاتِ علاّمةِ الزمانِ آقاي ملا حبيب اللهِ» بخط واضح عريض في منتصف الصّفحة، مخلّفاً وراءه ستّ أوراق في الموضوعات والفصول المتقدمة، بخط كبير أيضاً، مأطّرة بإطار، تحتوي كل صفحة منها على ١٨ سطراً، فيه ١٧ إلى ١٨ كلمة. بقياس: (٢٣×١٨ سـم). مـع بـعض الرّمـوز الكتابية كـ(حَ)، و (كك)، و في نهاية بعض الصّفحات في أسفلها على يسار القارئ كلمة أو كلمتين من الصّفحة التّالية لها، للبيان والوصل.

النّسخة المعتمدة:

اعتمدت في التّحقيق على صورة النّسخة المخطوطة المحفوظة في مركز إحياء التراث الإسـلامي بـالمجموعة المـرقمة: ٩٠٩، الكـتاب الخـامس، والمـذكورة فـي فـهرس المخطوطات العربية في مركز إحياء التراث الإسلامي ج ٢، ص ٥٦.

و قد استوثقت من اسمها، و نسبتها إلى مؤلّفها؛ إذ ذكرها المؤلف في الفهرست الذي أعدّه هو بنفسه عند ترجمته في اللباب برقم: ١٢، فضلاً عن ذكر إسمه مرّتين في المخطوط عينها، و غير ذلك من القوائم المتقدمة التّي أنجزت لإحصاء تراثه.

منهجيّة التّحقيق:

لما كانت الرّسالة موجزة جداً بسلوكها و منهجها التّأليفي، على الرّغم من أنّ البيان في البيان بحاجة إليه، في كثرة الأمثلة، والتّوضيح؛ لتشعّب موضوعاته، و تنوّع تفرعاته، رأيت من المناسب جدّاً العودة إلى كتب البلاغة و شروحها كمفتاح العلوم، والتّلخيص و شروحه، والمطوّل و غيرها؛ لفتح شفرات الرّسالة، و حلّ رموزها، والوقوف على مرجعيات المؤلّف في التأليف، و سبيل قراءته، فكان منّي العمل الآتي:

ـ تحرير النّصّ على وفق القواعد الإملائيّة المعروفة، و ضبط ما يحتاج إلى ذلك، مع الإصلاح في الأصل، والإشارة إلى بعضها في الهامش، فضلاً عن حلّ الرّموز التّي إستخدمها النّاسخ مثل: (ح)، للدلالة على كلمة (حينئذٍ)، و (كك)، للدلالة على (كذلك)، فأثبتناه من غير إشارة، و كذلك ألفاظ رسمت رسماً قرآنيّاً.

ـ حاولت قدر الإمكان تحريك النّصّ.

ـ ألإحالة إلى المصادر الرئيسة التّي أفاد منها المؤلّف.

ـ ألإحالة إلى مجموعة من المظانّ البلاغيّة في بداية المطلب للإفادة من أماكن وجودها والتّيسير على القارئ، في الرجوع إليها.

ـ ألتّرجمة للمؤلفين الذّين أخذ عنهم المؤلف، و التّعريف بهم، مع مظانّ ذلك.

ـ ألمقارنة في بعض المسالك التي وردت في الكتب البلاغيّة.

ـ ألتّعليق على بعض الأمور التّي تُشكل.

ـ توضيح بعض الكلمات والإشارة إلى معانيها.

ـ تخريج إشارة البيت الشعري الذّي تمثل به المؤلّف – على قلّة ذلك ـ والإحالة إلى مصادره.

ـ جعلت أقسام المطلب و فصوله بين قوسين كذا: ( )، و بخطٍّ عريض؛ للتمييز بينها.

ـ و صيّرت ما أضفناه على النّص بين قوسين معقوفين: [...].

ـ وضعت خطّين مائلين [//]؛ للإشارة إلى نهاية الصّفحة، و بدايتها من المخطوط.

ـ عمل فهرسة خاصّة فى الموضوعات، والمطالب التي وردت في المخطوط.

و بعد فأُرجوا أن أكون قد وفقت في تقريب النّصّ إلى القارئ الكريم بصورة علمية عصرية جيدة على قدر الإمكان، خدمة للتّراث العربي والإسلامي، و إحياءً لذكر الشّريف الكاشاني ـ رحمه الله تعالى ـ. ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَ كَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَ تَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ﴾[1].

و آخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

عماد جبار كاظم

العراق

الجامعة واسط /كلية الآداب

٢٠٠٦/٩/١٥ م.

١ـ سورة آل عمران، الآية ١٩٣.

هذه وجيزة موسومة بنخبة التبيان فى علم البيان من البلاغة علامة الزمان اقامها حبيب الله

وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى اصطفى محمداً فعلمه القرآن وشرفه بمدارج الفصاحة والبيان فالصلوة على آله

مهابط الوحى والايمان وعلى اصحابه معادن العدل والاحسان وبعد فالبيان يقتدر به على ايراد

المجاز والكناية على ما هو المقصود وفائدته اضافة الى ذلك الوقوف على مراتب كلام البلغاء وشرائف

كلام المعبود وموضوعه الكلمة المذكورة ونحن نشير الى بيانها فى الجملة فى طى مطالب اربعة مفرغة

للبحث عن الاستعارة فى مطلب على حدة فنقول **المطلب الأول فى التشبيه**

وهو شريك امرئ فى معنى باداة ظاهرة او مقدرة على وجه مخصوص فاركانه اربعة الشبه والشبه به

ووجه الشبه واداة التشبيه والاولان اما محسوسان باحدى الحواس الظاهرة او بواسطة المادة

او معقولان او مختلفان ويشترط فى الثالث ان يكون لزيادة اختصاص بالطرفين مع قصد

بيان اشتراكهما فيه وهو اما تحقيقى او تخييلى وينقسم اخرى الى داخل فى الطرفين وخارج عن الطرفين

اما صفة حقيقية متقررة فى الذات او اضافية متعلقة بشيئين والحقيقة اما حسية او عقلية

واخرى الى الواحد حسياً او عقلياً او المركب والمتعدد كذلك او مختلفين والتشبيه بالوجه العقلى

اعم من الحسى لجواز ان يكون طرفاه ج عقليين وحسيين ومختلفين بخلاف الحسى فان طرفاه لا يكونان

الا حسيين وقد يتفرع وجه الشبه من نفس التضاد بين الشيئين فينزل هذا التناسب المليح

او تهكم كما يقال للزنجى ما اشبهه بالكافور واما اداة التشبيه فهى كل ما دل عليه من الالفاظ

كالكاف وكأن ومثل وشبه وما يشتق منها وما يرادفها وكثيراً ما يتركان عند عدم

التباس الخبر دون قصد الى التشبيه وان كان الخبر جامداً على الاظهر والكثير فيها ادخل

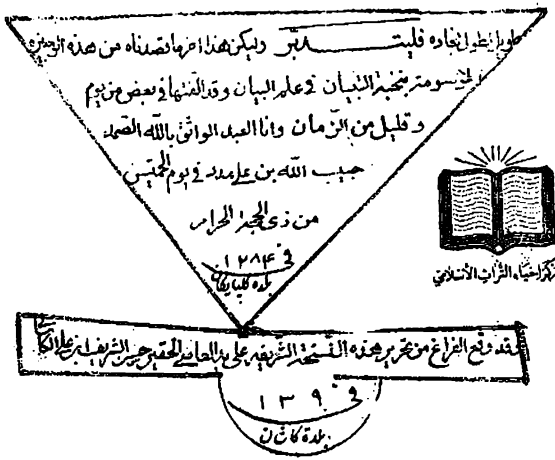

برگه آخر نسخه خطی «نخبة التبیان فی علم البیان»

بِسمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ

وَ بِهِ نَسْتَعِيْنُ

الحَمْدُ للهِ الّذي اصْطَفَى مُحَمّداً فَعَلّمَهُ القُرْآنَ، وَ شَرّفَهُ بِمَدَارِجِ الفَصَاحَةِ وَالبَيَانِ، فَالصّلاةُ عَلَيهِ، وَ عَلَى آلِهِ مَهَابِطِ الوَحْيِ وَالإيمَانِ، وَ عَلَى أَصْحَابِهِ مَعَانِي العَدْلِ وَالإحْسَانِ.

وَ بَعْدُ:

فَالبَيَانُ[1]: علمٌ يُقْتَدَرُ بِهِ عَلَى إيرَادِ التَّشْبِيهِ، وَالمَجَازِ، وَالكِنَايَةِ، عَلَى مَا هُوَ المَقْصُودُ.

١ـ في اللغة هو: الكشف والظّهور، جاء في اللسان: «البَيانُ: ما بُيِّنَ به الشيءُ من الدّلالة وغيرها. و بانَ الشيءُ بياناً: اتّضح، فهو بَيِّنٌ... و استَبانَ الشيءُ: ظَهَر... و منه قوله تعالى: ﴿آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ﴾ سورة النور، الآية ٣٤؛ والتِّبيان: مصدرٌ، و هو شاذٌ لأنّ المصادر إنّما تجيء على التَّفْعال، بفتح التّاء، مثال: التَّذْكار والتَّكْرار...، و لم يجئ بالكسر إلا حرفان و هما التِّبيان والتِّلقاء...»، «والبَيانُ: الفصاحة واللّسَن، و كلامٌ بيِّن فَصيح. والبَيان: الإفصاح مع ذكاء.. روي ابنُ عباس عن النبي ﷺ، أنّه قال: «إنّ من البيانِ لسِحراً و إنّ من الشّعرِ لحِكَماً»؛ قال: البَيانُ إظهار المقصود بأبلغ لفظٍ، و هو من الفَهْم و ذكاءِ القلْب مع اللّسَن، و أَصلُه الكَشْفُ والظهورُ... و قال الزّجاج: في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الإنْسانَ علَّمَه البيانَ﴾ سورة الرحمن، الآية ٣،٤؛ قيل: إنّه عنى بالإنسان ههنا النبيَّ ﷺ، علَّمَه البيان، أي: علَّمه القُرآن الذي فيه بيانُ كلِّ شيء، و قيل: الإنسانُ هنا آدمُ عليه السلام، و يجوز في اللغة أن يكون الإنسانُ اسماً لجنس الناس جميعاً، و يكون على هذا علَّمه البيانَ جعَله مميِّزاً حتى انفصل الإنسانُ ببيَانِه و تمييزه من جميع الحيوان..». لسان ←

وَفائِدَتُهُ: مُضافَةٌ إِلى ذَلِكَ[١]: الوُقُوفُ عَلَى مَرَاتِبِ كَلامِ البُلَغَاءِ، وَ شَرَافَةِ كَلامِ المَعْبُودِ.

وِ مَوْضُوعُهُ: الثّلاثَةُ المَذْكُورَةُ[٢].

و نَحْنُ نُشِيرُ إِلَى بَيَانِهَا فِي الجُمْلَةِ، فِي طِيِّ مَطَالِبَ أَرْبَعَةٍ[٣]، مُفْرِدِينَ لِلبَحْثِ عَنِ الاستِعَارَةِ فِي مَطْلَبٍ على حِدَةٍ.

فنقولُ:

←العرب، ابن منظور، مادّة (بين)، ج ١٣، ص ۶٧ و ما بعدها؛ و ينظر: الصحاح الجوهري، مادة (بين)، ج ۵، ص ۴٩۵؛ و مفردات ألفاظ القُرآن، الإصفهاني، مادّة (بين)، ص ١۵٧؛ و القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مادّة (بين)، ج ۴، ص ١٨٨؛ و معاني القُرآن وإعرابه، الزّجّاجي، ج ۵، ص ٧۵، و الحديث في: الموطأ، مالك بن أنس، ج ١، ص ٩٨۶؛ و صحيح البخاري، ج ٧، ص ٣٠؛ و المجازات النّبويّة، الشّريف الرّضي، ص ١١۵.

١ـ في المقصد الذي يراد في الحدّ، و التعريف. و هذه الفائدة عامّة لموضوع العلم في الإنحصار الكلّي لمفرداته، و سيأتي ذكر المؤلف في بعض فوائد تلك الموضوعات الخاصّة، كـ(فوائد التشبيه).

٢ـ النّي في التعريف: (التشبيه، وَالمَجَازِ، وَالكِنَايَةِ). قال القزويني: في إنحصار عِلمِ البيانِ في هذه الأنواع الثّلاثة، قال: «اللفظ المراد به لازم ما وضع له؛ إن قامت قرينةٌ على عدم إرادة ما وضع له فهو مجاز، و إلا فهو كنايةٌ. ثمّ المجاز منه الإستعارة، و هي ما تُبُنّيَ على التّشبيه؛ فيتعيّن التّعرّض له. فإنحصر المقصود في التّشبيه، والمجاز، والكناية، و قُدِّمَ التّشبيه على المجازَ لِـمَا ذكرنَا، مِن ابتناء الإستعارة التّي هي مجاز على التّشبيه، و قُدِّم المجاز على الكناية؛ لنزول معناه من معناها منزلة الجزء من الكل». الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢١٣. و قيل: أنّها أربعة مع إفراد الإستعارة؛ في البناء على التّشبيه. ينظر: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، أبويعقوب المغربي (ضمن شروح التّلخيص)، ج ٣، ص ٢٩١.

٣ـ و هي: التشبيه، والمجاز، والاستعارة، والكناية، على ترتيبها في الوجيزة، و قد أوفاها المؤلّف حقّها في إختصار.

المَطْلَبُ الأوّلُ فِي التَّشْبيهِ[١]

وَ هُو تَشْرِيْك أَمْرٍ لآخرَ فِي مَعْنًى؛ بِأَدَاةٍ ظَاهِرَةٍ، أَوْ مُقَدَّرَةٍ، عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ.
فَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ: المُشَبَّه، وَالمُشبَّه بِه، وَ وَجْهُ الشَّبَهِ، وَ أَدَاةُ التَّشْبِيْهِ.

والأوّلانِ[٢] إمّا: مَحْسُوسَانِ بِإِحْدَى الحَوَاسِّ الظّاهِرَةِ[٣] ـ وَلَوْ بِوَاسِطَةِ المَادَّةِ[٤] ـ، أَوْ مَعْقُولانِ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ.

وَ يُشْتَرَطُ فِي الثّالِثِ[٥]: أنْ يكُونَ لَهُ زِيَادةُ اخْتِصَاصٍ بِالطَّرَفَينِ[٦] مَعَ قَصْدِ بَيَانِ اشْتِرَاكِهِمَا فِيهِ[٧]. وَ هُوَ[٨] إمّا: تَحْقِيْقِيّ، أَوْ تَخْيِيلِيّ.

وَ يَنْقَسِمُ[٩] [مَرّةً][١٠] أُخْرَى إِلَى: دَاخِلٍ فِي الطَّرَفَيْنِ[١١]، وَ خَارِجٍ. وَالخَارِجِ إمّا: صِفَةٌ

١ـ ينظر في: أسرار البلاغة، الجرجاني؛ ص ٦٣؛ و نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الرازي، ص ٩٢؛ و مفتاح العلوم، السكاكي، ص ١٥٧؛ و أصول البلاغة، ميثم البحراني، ص ٦١؛ و حسن التّوسّل في صناعة التّرسّل، شهاب الدين الحلبي، ص ١٠٦؛ و الإيضاح في علوم البلاغة، ص القزويني، ج ٣، ص ٢١٣؛ و الطِّراز، حمزة العلوي، ص ١٢٥؛ المطوّل، التفتازاني، ص ٥١٦؛ و شروح التّلخيص، ج ٣، ص ٢٩١.

٢ـ يعني: (المشبه والمشبه به).

٣ـ و هي الحواسّ الخمس الظّاهرة: البصر، والسّمع، واللمس، والذّوق، الشّمّ.

٤ـ المراد بالحسيّ الشّيء المُدركُ هو، أو مادّته، كما في تشبيه الخدّ بالورد، والقدّ بالرّمح، والفيل بالجبل في المبصرات، والصّوت الضّعيف بالهمس في المسموعات، و النّكهة بالعنبر في المشمومات، والرّيق بالخمر في المذوقات، والجلد النّاعم بالحرير في الملموسات. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٩١؛ والطِّراز، العلوي، ص ١٢٨، و شروح التّلخيص، ج ٣، ص ٣١٤.

٥ـ أي: وجه الشّبه.

٦ـ أي: المشبّه والمشبّه به.

٧ـ لأنه الصّفة، والمعنى الذي يفترض أن يشترك فيها الطرفان.

٨ـ يعني: وجه الشّبه المتقدم. أي و يقسم وجه الشبه، و هو التقسيم الأول.

٩ـ العطف على تقسيم وجه الشّبه المُتقدّم. ١٠ـ زيادة يقتضيها السّياق.

١١ـ هذه العبارة أوفى من عبارة الإيضاح، قال القزويني: «و هو إمّا غير خارج عن حقيقة ←

حَقِيقِيَّةٌ مُتَقَرِّرَةٌ فِي الذَّاتِ، أَوْ إِضَافِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِشَيْئَيْنِ. وَالحَقِيقِيَّةُ إِمّا: حِسِّيَّةٌ، أَوْ عَقْلِيَّةٌ، و [مَرَّةً][1] أُخْرَى[2] إِلَى: الوَاحِدِ؛ حِسِّيّاً، أَوْ عَقْلِيّاً، وَالمُرَكَّبِ، وَالمُتَعَدِّدِ كَذَلِكَ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ.

وَالتَّشْبِيهُ بِالوَجْهِ العَقْلِيِّ أَعَمُّ مِنَ الحِسِّيِّ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ طَرَفَاهُ حِيْنَئِذٍ: عَقْلِيَّيْنِ، أَوْ[3] حِسِّيَيْنِ، أَوْ[4] مُخْتَلِفَيْنِ، بِخِلافِ الحِسِّيِّ؛ فَإِنَّ طَرَفَيْهِ[5] لا يَكُونَانِ إِلاّ حِسِّيَّيْنِ.

وَقَدْ يُنْتَزَعُ وَجْهُ الشَّبَهِ مِنْ نَفْسِ التَّضَادِّ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَيَنْزِلُ مَنْزِلَةَ التَّنَاسُبِ[6] لِتَعْلِيحٍ[7]، أَوْ (تَهَكُّمٍ)[8]، كَمَا يُقَالُ لِلزَّنْجِيِّ: مَا أَشْبَهَهُ بِالكَافُورِ!.

وَأَمّا أَدَاةُ التَّشْبِيهِ: فَهِيَ كُلُّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ[9] مِنَ الأَلْفَاظِ، كَـ الكَافِ، وَكَأَنَّ، وَمِثْلِ، وَشِبْهِ، وَمَا يُشْتَقُّ مِنْهُمَا[10]، وَمَا يُرَادِفُهُما.[11]

وَكَثِيراً مَا يَسْتَعْمِلُ كَأَنَّ[12]؛ عِنْدَ عَدَمِ التَّيَقُّنِ بِثُبُوتِ الخَبَرِ مِنْ دُونِ قَصْدٍ إِلَى التَّشْبِيهِ[13]،

←الطَّرفين أو خارج»، ج ۲، ص ۲۲۴. ۱ـ زيادة يقتضيها السّياق.

۲ـ تقسيم آخر لـ(وجه الشبه).

۳ـ في الأصل (واو)، و ما أثبتناه أنسب؛ لأن المطلب في التّقسيم، و (أو)، هي الأداة التّي تستخدم فيه؛ تمشّياً مع السّياق. ۴ـ في الأصل (واو)، و ما أثبتناه أنسب.

۵ـ في الأصل كذا: (فإنّ طرفاه لايكونان إلا حسّيّين)، و هو خطأ نحوي، والصّحيح ما أثبتناه.

۶ـ ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص ۱۶۸؛ و الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ج ۲، ص ۲۶۵؛ و شروح التّلخيص، ج ۳، ص ۳۸۱.

۷ـ أي: ما فيه طرافة و ملاحة، يقال: مَلُحَ الشيءُ بالضمّ يَمْلح مُلوحَةً و مَلاحَةً أي حَسُنَ، فهو مَليحٌ، و اسْتَمْلَحَه: عَدَّهُ مَليحاً. و يقال: ملح الشّاعر، إذا جاء بشيء مليح. ينظر: الصّحاح الجوهري، مادّة (ملح)، ج ۱، ص ۵۹۷؛ و لسان العرب، مادّة (ملح)، ج ۲، ص ۵۹۹.

۸ـ أي: استهزاء، و سخرية. من تهكّم: تكبّر. ينظر: لسان العرب: ۶۱۷/۱۲.

۹ـ على التّشبيه. ۱۰ـ من (مثل وشبه).

۱۱ـ أي: و ما يؤدي دلالتها، و معناها في المماثلة والمشابهة والمحاكاة و ما يضاهيها و غيرها..

۱۲ـ لـ(كأنّ) أربعة معان: أحدها: و هو الغالب عليها، والمتفق عليه (التشبيه)، و هذا المعنى أطلقه الجمهور لكأنّ، و زعم جماعة منهم ابن السّيد البطليموسي: أنّه لايكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: كأنّ زيدا أسد. بخلاف: كأنّ زيدا قائم، أو في الدّار أو عندك أو يقوم. فإنّها في ←

ـ وَإِنْ كَانَ الخَبَرُ جَامِداً، عَلَى الأَظْهَرِ[١].

وَالأَكْثَرُ فِيمَا يَدْخُلُ[٢] // عَلَى المُفْرَدِ أَنْ يَلِيَهُ المُشَبَّهُ بِهِ، وَلَوْ تَقْدِيراً[٣].

ذلك كلّه للظّنّ. والثّاني: الشّك والظّنّ، و حمل إبن الأنباري عليه: كأنّك بالشتاء مقبل أي أظنّه مقبلا. و الثّالث: التّحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي. والرابع: التّقريب قاله الكوفيون، و حملوا عليه: كأنك بالشتاء مقبل، و كأنك بالفرج آت، و كأنك بالدنيا لم تكن و بالآخرة لم تزل. ينظر: مغني اللبيب، إبن هشام الأنصاري، ج ١، ص ٢٥٣؛ بتصرف، و حروف المعاني، الزجاجي، ص ٢٩؛ و أسرار العربية، إبن الأنباري، ص ١٤٩.

١٣ـ أي: في الشّكّ، في حالة كونِ الخبرِ من المشتقات، كما سيأتي.

١ـ جاء في المطوّل: «قال الزّجّاج: (كأنّ) للتشبيه إذا كان الخبر جامداً نحو: كأنّ زيداً أسد، أو للشك إذا كان مشتقّاً نحو: كأنّك قائم؛ لأن الخبر في المعنى هو المشبه، والشّيء لايُشبّه بنفسه. و قيل إنه للتّشبيه مطلقاً، و مثل هذا على حذف الموصوف أي: كأنك شخص قائم، لكن لما حذف الموصوف و جعل الإسم بسبب التشبيه، كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر، نحو: كأنك قلت، و كأنني قلت، والحق أنه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، و سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً، نحو: كأن زيداً أخوك، كأنه فعل كذا، و هذا كثير في كلام المولدين». المطوّل، التّفتازاني، ص ٥٣٨؛ و ينظر: شروح التّلخيص، ج ٣، ص ٣٨٦.

٢ـ من آلات التّشبيه و أدواته. قال علماء البلاغة: الأصل في الكاف و نحوها مما يدخل على المفرد من: مثل، و شبه، و مشابه، و مماثل، و نحو ذلك أن يليه المشبه به، بخلاف ما يدخل على الجملة مثل: كأن أو ما يكون جملة بنفسه مثل: يشابه، أو يماثل، و غيرها. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٥٣؛ و شرح التّلخيص، البابرتي، ص ٢٩٧؛ و المطوّل، ص ٥٣٩؛ و شروح التّلخيص، ج ٣، ص ٣٨٧.

٣ـ ذكر المؤلّف التّقديري و لم يذكر اللفظيّ، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَ تَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّيُبْصِرُونَ﴾ سورة البقرة الآية ١٧. أي: كمثل المستوقد. لوقوع الإشكال في التقديري، في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَ رَعْدٌ وَ بَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ واللهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ سورة البقرة، الآية ١٩. و التقدير: أو كمثل ذوي صيّب، فحذف ذوي لدلالة قوله: ـه

فصلٌ

فَائِدَةُ التَّشْبِيهِ[1]: إِمَّا تَعُودُ إِلَى المُشَبَّهِ، كَمَا هُوَ الأَغْلَبُ، أَوْ إِلَى المُشَبَّهِ بِهِ. وَ الفَائِدَةُ فِي الأَوَّلِ[2] أَحَدُ أُمُورٍ سَبْعَةٍ:

الأوّل: أَنْ يُرَادَ أَنَّ المُشَبَّه أَمْرٌ مُمْكِنُ الوُجُودِ لاَ سَبِيلَ إِلَى ادّعاء امْتِنَاعِهِ.

الثَّانِي: أَنْ يُرَادَ بَيَانُ وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِهِ.

الثَّالِث: أَنْ يُرَادَ بَيَانُ مِقْدَارِ الوَصْفِ[3].

الرّابع: أَنْ يُرَادَ بَيَانُ تَقْرِيرِ الوَصْفِ، وَ تَمْكِينِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ.

الخَامِس: أَنْ يُرَادَ تَزيينُ المُشَبَّهِ فِي عَيْنِ السَّامِعِ[4].

السّادِس: أَنْ يُرَادَ تَقْبِيحُهُ فِي عَيْنِهِ[5].

السَّابع: أَنْ يُرَادَ اسْتِطْرَافُهُ، وَ عَدُّهُ أَمْراً طَرِيفاً حَدِيثاً، وَلَهُ وَجْهَانِ[6].

← ﴿يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُم فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ عليه، لأنّ هذه الضّمائر لابدّ لها من مرجع ترجع إليه و حُذف (مثل)؛ لقيام القرينة عليه، و هي: عطفه على قوله تعالى: ﴿مَثَلِ الَّذي اسْتَوقَدَ نارًا﴾ فالمثل المشبَّه بِهِ قد وَلِي الكاف؛ لأنّ المقدّر في حكم الملفوظ. قال التّفتازاني: «و إنّما جعلنا ذلك من قبيل ما وَلِي المشبَّه به الكاف لما ذكر في الكشّاف، والإيضاح فيما لا يلي المشبّه به الكاف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنيَا كَمَآءٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾، سورة يونس، الآية ٢٤، إذ ليس المراد تشبيه حال الدّنيا بالماء، و لابمفرد آخر يتحمّل لتقديره فعلمنا أنه إذا كان المشبه به مفرداً مقدراً، فهو من قبيل ما وَلِي المشبَّه به...﴾ المطوّل، ص ٥٣٩؛ و ينظر: الكشّاف، الزّمخشري، ج ١، ص ٧٩؛ و الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٣٥؛ و شروح التّلخيص، ج ٣، ص ٣٨٧.

١ـ تنظر في: مفتاح العلوم، ص ١٦٢، و الإيضاح في علوم البلاغة،ج ٢، ص ٢٣۶؛ و الطِّراز، ص ١٣١؛ و شروح التّلخيص، ج ٣، ص ٣٩٠.

٢ـ أي: المشبّه.

٣ـ في القوة والضّعف، أو الزّيادة والنّقصان.

۴ـ للتّرغيب فيه.

۵ـ للتّنفير عنه.

۶ـ قال الدّسوقي: «الإستطراف من حيث هو له و جهان: الأول إبراز المشبه في صورة الممتنع في الخارج. والثاني: إبرازه في صورة النادر الحضور في الذّهن. و هما مفهومان مختلفان، ←

و الأَغْرَاضُ الأَرْبَعَةُ الأُوَلُ[١] مقتضيةٌ لأتنية[٢] وَجه الشَّبَهِ، وَ أَشْهَرِيته فِي المُشَبَّه بِهِ، بِخِلافِ الأَخِيرَةِ[٣].

وِ في الثَّانِي[٤] أَحَدُ أَمْرَيْنِ: الأَوّلُ: ادّعاءُ أَنَّ المُشَبَّهَ[٥] أَكْمَلُ فِي وَجْهِ الشَّبَهِ مِنْ المُشَبَّه بِهِ وَ حِيْنَئِذٍ، فَيُجْعَلُ النَّاقِصُ مُشَبَّهاً بِهِ، وَ يُسَمّى ذَلِكَ: بِـ**التشْبِيهِ المَقْلُوبِ**، كَمَا فِي تَشْبِيهِ: غُرّةَ الصُّبحِ بِوَجْهِ الخَلِيْفَةِ[٦].

← و الثاني أعم منه، فيلزم من كون الشيء ممتنع الحصول في الخارج ندرة حصوله في الذّهن دون العكس، فكلّما أُبرز المشبّه للسامع بصورة أحدهما حصل الإستطراف..». حاشية الدسوقي على شرح المختصر للقتازاني، (ضمن شروح التّلخيص)، ج ٣، ص ٢٠٤؛ ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص ١٦٢؛ و الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٣٨. والمطوّل، ص ٥٤٦.

١ـ إمكان وجوده، و بيان وصفه و مقداره، و تقريره و تمكينه.

٢ـ قال القزويني: «و هذه الوجوه تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتمّ و هو به أشهر». الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٣٨.

٣ـ تزيينه و تقبيحه في نفس السّامع و استطرافه.

٤ـ أي: الفائدة في المشبّه به.

٥ـ ظاهر عبارة المفتاح، ص ١٦٣، والإيضاح، ج ٢، ص ٢٤٠: هو «إيهام أنّ المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه»، و ليس كما ذكر المؤلّف، من: «إدّعاء أن المشبّه أكمل في وجه الشبه من المشبّه به»؛ بيد أنّه لما كان الأمر تابع إلى بيان أهمية المشبّه به و وضوحه في وجه الشبه، و كماله في أحدهما جاز ذلك.

٦ـ من قول للشاعر أبي جعفر محمد بن وهيب الحميري، في قصيدة يمدح بها المأمون العباسي، و هو:

و بَـــدَا الصَّـــباحُ كأنَّ غُـــرَّتَهُ ... وَجْـــهُ الخَـــليفة حـــين يُـــمتدحُ

[من الكامل]

ينظر البيت في: معجم الشعراء، المرزباني، ص ٣٥٨ و أسرار البلاغة، الجرجاني، ص ١٩٤، و أصول البلاغة، ميثم البحراني، ص ٦٤؛ و حسن التّوسّل في صناعة التّرسّل، شهاب الدين الحلبي، ص ١٢٣؛ و نهاية الأرب، النويري، ج ٧، ص ٤٧؛ و الطِّراز، العلوي، ص ١٦٧؛ ←

الثّاني: بَيَانُ أَنَّ الاِهْتِمامَ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ أَكْثَرُ كَمَا فِي تَشْبِيهِ الجَانِحِ (وَجْهاً كَالبَدْرِ بِالرَّغِيفِ)[1]، وَ يُسَمّى: ذَلِكَ بِـ إِظْهَارِ المَطْلُوبِ.

وَالأَوْلَى فِيمَا أُرِيدَ الجَمْعُ بَيْنَ شَبَّهَيْنِ فِي مَعْنًى مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى بَيَانِ كَوْنِ أَحَدِهِمَا نَاقِصاً، أَوْ زَائِداً[2] ـ تَرْكُ التَّشْبِيهِ، وَالتَّصْرِيحِ بِالتَّشَابُهِ.[3]

فصلٌ

إِنْ كَانَ الطَّرَفَانِ مُفْرَدَيْنِ، فَتَشْبِيهُ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ، سَوَاءٌ كَانَا مُقَيَّدَيْنِ، أَوْ غَيْرَ مُقَيَّدَيْنِ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ. وَإِنْ كَانَا مُرَكَّبَيْنِ، فَمُرَكَّبٌ بِمُرَكَّبٍ. وَإِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ، فَمُفْرَدٌ بِمُرَكَّبٍ، وَبِالعَكْسِ. وَإِنْ كَانَا مُتَعَدِّدَيْنِ، فَإِنْ تَرَتَّبَ المُشَبَّهُ بِهَا عَلَى المُشَبَّهَاتِ المَذْكُورَةِ، أَوْلاً، بِعَطْفٍ، وَ نَحْوِهِ، فَـ(التَّشبِيهُ مَلْفُوفٌ)، وَ إِلاَّ، فَـ(مَفْرُوقٌ). وَ إِنْ كَانَ المُشَبَّهُ خَاصَّةً[4] مُتَعَدِّداً، فَـ(تَشْبِيهُ التَّسْوِيَةِ)، و إِنْ كَانَ المُشَبَّهُ بِهِ كَذَلِكَ، فَـ(تَشْبِيهُ الجَمْعِ)

وَإِنْ كَانَ وَجْهُ الشَّبَهِ مُنْتَزَعاً مِنْ مُتَعَدِّدٍ[5]، فَـ(تَمْثِيلٌ)، وَإِلاَّ فَغَيْرُهُ[6]، وَلِلسَّكَّاكِي[7] اصْطِلاحٌ آخَرُ[8].

← و مفتاح العلوم، ص ۱۶۴؛ و الإيضاح في علوم البلاغة، ج ۲، ص ۲۴۰. و معاهد التنصيص، عبدالرحيم العباسي، ص ۱۵۳. والغرّة هي: البياض الذي في الجبهة، و غرة كل شيء أكرمه، و خياره، و أصله: من الغُر و هو الأثر الظّاهر. ينظر: مفردات ألفاظ القُرآن، الإصفهاني، ص ۶۰۳، و مجمع البحرين، الطّريحي، ج ۲، ص ۳۰۲. والشّاهد فيه: جعله للفرع أصلاً، والعكس.

۱ـ كالبدر بالإشراق، و الاستدارة بالرغيف؛ إظهاراً للاهتمام بشأن المشبّه به. قال السّكاكي: «و لا يحسن المصير إليه إلّا في مقام الطمع؛ في تسنّي المطلوب...». مفتاح العلوم: ۱۶۴.

۲ـ في وجه الشّبه.

۳ـ لكي يكون كلّ واحد من الطرفين مشبّهاً و مشبّهاً به؛ احترازاً من ترجيح أحد المتساويين على الآخر. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ج ۲، ص ۲۴۲، و ينظر مفتاح العلوم، ص ۱۶۴، و شروح التّلخيص، ج ۳، ص ۴۳۲؛ و المطوّل، ص ۵۴۷.

۴ـ دون المشبّه به.

۵ـ تقسيم آخر بحسب ملاحظة وجه الشبه.

۶ـ أو: غير تمثيل.

۷ـ هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي‌بكر محمد بن علي السّكاكي من أهل خوارزم، ←

وَ إِنْ ذُكِرَ وَجْهُ الشَّبَهِ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِلازَمِهِ، فَـ(مُفَصَّلٌ)، وَإِلاَّ فَـ(مُجْمَلٌ مُطْلَقاً)، سَوَآءٌ كَانَ الوَجْهُ ظَاهِراً أَوْ خَفِيّاً، و سَوَآءٌ ذُكِرَ وَصْفُ الطَّرَفَيْنِ[1]، أَوْ أَحَدُهُمَا، أَوْ لَمْ يُذْكَرْ أَصْلاً.[2]

وَ إِنِ انْتَقَلَ فِيْهِ[3] مِنَ المُشَبَّهِ إِلَى المُشَبَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تدْقِيقٍ، فالتشبيهُ: قَرِيْبٌ مُبْتَذَلٌ مُطْلَقاً)، سَواءٌ كَانَ ظُهُورُ وَجْهِ الشَّبَهِ لإِجْمَالِهِ، أَوْ لِقِلَّةِ تَفْصِيْلِهِ مَعَ غَلَبَةِ حُضُورِ المُشَبَّهِ بِهِ فِي الذِّهْنِ[4]، وَ إِلاَّ فَـ(بَعِيْدٌ غَرِيْبٌ).

← علاّمة إمام في العربيّة، والأدب و فنونه، متكلّم فقيه، متفنن في علوم شتّى، و هو أحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان، ولد سنة ٥٥٤ هـ وصنّف مفتاح العلوم في إثني عشر علماً، أحسن فيه كل الإحسان، توّفي في خوارزم، سنة ٦٢٦ هـ. ينظر: ترجمته في معجم الأدباء، الحموي، ج ١٩، ص ٥٨؛ و بغية الوعاة في طبقات النحاة، السيوطي، ص ٧٧٦؛ و شذرات الذهب، ابن عماد الحنفي، ج ٣، ص ١٢٢؛ و كشف الظّنون، حاجي خليفة، ج ٢، ص ١٧٦٢؛ و مفتاح السّعادة، طاش كبرىٰ زادة، ج ١، ص ١٦٣؛ و الأعلام، الزركلي، ج ٨، ص ٢٢٢؛ و معجم المؤلّفين، عمر كحّالة، ج ١٣، ص ٢٨٢.

٨ـ خالف السّكاكي جمهور البلاغيين في تقييد التّشبيه التّمثيلي بغير الحقيقيّ مع إطلاقهم له، قال: «اعلم أنّ التّشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي، و كان منتزعاً من عدّة أمور خصّ باسم التمثيل...»، و مثّل له بأمثلة، منها قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَ تَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾ سورة البقرة، ألآية ١٧. قال: «فإنّ وجه تشبيه المنافقين بالذين شبهوا بهم في الآية هو رفع الطمع إلى تسني مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان، والخيبة؛ لإنقلاب الأسباب، و أنه أمر توهّمي كماترى منتزع من أمور جمّة، وكالذي في قوله تعالى، أيضاً: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ سورة البقرة، ألآية ١٩؛ مفتاح العلوم، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ و ينظر: الإيضاح، ج ٢، ص ٢٤٩.

١ـ أي: في الوصف الذّي يكون فيه إشارة إلى وجه الشبه.

٢ـ العطف هنا على التشبيه المجمل؛ لبيان تقسيمه، و أنواعه.

٣ـ أي: وجه الشبه، و هو تقسيم آخر له.

٤ـ هذه هي الأسباب الداعية لذلك، و هي: الإجمال والتفصيل. ينظر: الإيضاح فى علوم ←

وَقَدْ يَتَحَوَّلُ (القَرِيْبُ) إِلَى (الغَرِيْبِ)؛ بِتَصَرُّفٍ فِي التَشْبِيهِ، فَإِنْ كَانَ بِشَرطٍ: وُجُودِيّ، أَوْ عَدَمِيّ، فَهُوَ: (المَشْرُوطُ).

وَالمَحْذُوفُ // أَدَاة التَّشْبِيْهِ فِيْهِ[1]: (مُؤَكَّدٌ)، كَمَا أَنَّ المَذْكُورَ فِيْهِ ذلك: (مُرْسَلٌ)[2].

وَالوَافِي بِإفادة الغَرَضِ مَقْبُولٌ، وَ غَيْرُ الوَافِي مَرْدُودٌ[3].

وَاعْلَمْ أَنَّ أَقْوَى مَرَاتِبِ التَّشْبِيهِ، وَ أَبْلَغَهَا، مَا حُذِفَت[4] مِنْهُ الأَدَاةُ، وَ وَجْهُ الشَّبَه، ثُمَّ مَا حُذِفَ مِنْهُ أَحَدُهُمَا، بَلْ لاَ قُوةَ فِي غَيْرِهِمَا.

المَطْلَبُ الثَّانِي فِي المَجَاز[5]

وَحَدُّهُ مَعْرُوفٌ كَالحَقِيْقَةِ[6]، وَ لاَبُدَّ فِيْهِ مِنْ قَرِيْنَةٍ مَانِعةٍ عَن إِرَادَةِ المَعْنَى المَوْضُوعِ لَهُ

←البلاغة، ج ٢، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

١ـ تقسيم بحسب الأداة وجوداً و عدماً.

٢ـ لإرساله عن التأكيد.

٣ـ و هو تقسيم باحتساب الغرض، يقول القزويني: «المقبول الوافي بإفادة الغرض كأن يكون المشبّه به أعرف شيء بوجه الشبه إذا كان الغرض بيان حال المشبّه من جهة وجه الشّبه أو بيان المقدار، ثمّ الطّرفان في الثّاني إذا تساويا في وجه الشّبه فالشبيه كامل في القبول و إلا فكلّما كان المشبّه به أسلم من الزّيادة والنّقصان كان أقرب إلى الكمال، أو كأن يكون المشبّه به أتمّ شيء في وجه الشّبه إذا قصد إلحاق الناقص بالكامل، أو كأن يكون المشبّه به مسلّم الحكم معروفة عند المخاطب في وجه الشبه إذا كان الغرض بيان إمكان الوجود؛ والمردود بخلاف ذلك، أي القاصر عن إفادة الغرض».

الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٦٢؛ و شروح التّلخيص، ج ٣، ص ٤٦٧.

٤ـ رسمت في الأصل كذا: (حُذِف)، على الرّغم من تأنيث الفاعل، و ما أثبتناه أنسب.

٥ـ ينظر في: أسرار البلاغة، ص ٣٠٣؛ و نهاية الإيجاز، ص ١٨١ و مفتاح العلوم، ص ١٦٨؛ و أصول البلاغة، ص ٥٧؛ و حسن التّوسّل في صناعة التّرسّل، ص ١٠٤؛ و الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٦٦؛ و الطّراز، ص ٢٣؛ و المطوّل، ص ٥٦٧؛ و الإتقان في علوم القُرآن، السيوطي، ج ٣، ص ٧١؛ و شروح التّلخيص، ج ٤، ص ٢.

٦ـ و هي الكلمة المستعملة في المعنى الموضوع لها على وجه التّخاطب. ينظر: الإيضاح في ←

اللفظُ مُتَّصِلَةٍ، أَوْ مُنْفَصِلَةٍ: لَفْظِيَّةٍ، أَوْ عَقْلِيَّةٍ. و مَن مُنَاسَبَةٍ للمَعْنَى المَذْكُورِ عَلَى وَجْهٍ ظَاهِرٍ، وَ تُسَمَّى بِـ(العلاقَةِ)، وَالمُعْتَبَرُ فِيهَا عَلَى الأَقْوَى مَا يَعُدُّهُ الذَّوقُ السَّلِيمُ عَلاقَةً، فَلا تَنْحَصِرُ فِيمَا ذَكَرُوهُ[1] مِنَ: المُشَابَهَةِ، وَالمُلازَمَةِ، وَالكُلِّيَّةِ، وَالجُزْئِيَّةِ، وَالسَّبَبِيَّةِ، وَالمُسَبَّبِيَّةِ، وَالآلَةِ، وَالأَوْلِ[2]، وَالمَحَلِّ، وَ غَيرِ ذَلِكَ[3]، بَلِ المُحَاكَمَةُ فِي ذَلِكَ إِلَى العُرْفِ، والذَّوقِ[4].

ثُمَّ إِنْ كانتِ العلاقَةُ هِيَ المُشَابَهَةَ، فَـ(المَجَازُ إِسْتِعَارَةٌ) ـ يَأْتِي بَيانُهَا ـ وَإِلاَّ، فَـ(مُرْسَلٌ).

و إِنْ كَانَ التَّصرُّفُ فِي أَمْرٍ عَقْلِيٍّ، [فالمجاز عقليٌّ] وَ إِنْ كانَ فِي اللفظِ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِ المَوْضُوعِ لَهُ عَلَى الوَجهِ الخَاصِّ[5] خَاصَّة، ـ فَـ(لُغَوِيٌّ). وَ هَل الإِسْتِعَارَةُ مِنَ القِسْمِ الأَوَّلِ[6]، أَو الثَّانِي[7]. خِلافٌ[8].

← علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٦٥.

١ـ ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٧٢؛ و الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٧٠؛ و الطِّراز، ص ٣٥ ـ ٣٧؛ و الإتقان في علوم القُرآن، السيوطي، ج ٣، ص ٧٢؛ و شروح التّلخيص، ج ٤، ص ٣٢، و بعدها.

٢ـ أي: تسمية الشّيء بِاسم ما يؤول إليه، من آلَ إِلَيهِ يَؤُولُ أَوْلاً و مَآلاً: رَجَعَ أو صار إليه، و منه قولُهم: فُلانٌ يَؤُولُ إلى كرمٍ.. و الأَوْلُ: الرجوع. و أَوَّل إليه الشيءَ: رَجَّعَه. و أَلْتُ عن الشيء: ارتددت. ينظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٢.

٣ـ قال التفتازاني معلّقاً على قول التّلخيص في تعدّدية العلاقة: «أنواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي ما ذكروه إلى خمسة و عشرين، والمصنف (يعني: القزويني) قد أورد... تسعة..» المطول، ص ٥٧٦. و ينظر: الإيضاح، ج ٢، ص ٢٦٦؛ و الطراز، ص ٣٥.

٤ـ لأن الملحظ في نوعية المجاز موضوع بالوضع النّوعي، لا بالوضع الشخصي. ينظر: المطوّل، ص ٥٧٦.

٥ـ في العلاقة الملاحظة، في كونها غيرَ المشابهة.

٦ـ النوع العقلي. ٧ـ النوع اللغوي.

٨ـ اختلف علماء البلاغة في الإستعارة، هل هي من المجاز اللغوي أو العقلي؟. فذهب الجمهور إلى أنّها مجاز لغويّ، بمعنى: أنّها لفظ استعمل في غير الموضوع له؛ لعلاقة المشابهة؛ و استدلّوا على ذلك بأن قالوا: إنّ اللفظ المسمّى بالإستعارة هو ما وضع للمشبّه به و ليس للمشبه ←

والمُتَغيّرُ حُكْمُ إعْرَابِهَا[1] بِحَذْفٍ لَفْظٍ[2]، أَوْ زِيَادَتِهِ[3]، مَجَازٌ فِي الإعْرَابِ[4]، وَيُعْرَفُ الأَوّلُ

← و لا للأعمّ منهما. كالأسد فإنّه موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشُّجاع و لا لمعنى أعمّ منهما (السّبع والرجل) كالحيوان المجترئ مثلاً، فيكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرّجل. قال التّفتازاني: «و هذا معلوم قطعاً بالنّقل عن أئمة اللّغة، فحِينَئِذٍ يكون استعماله في المشبّه استعمالاً في غير ما وضع له، مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له فيكون مجازاً لغويّاً..». شرح المختصر، ج ۴، ص ۵۸.

و قيل: أنّ الإستعارة مجاز عقليّ، بمعنى: أنّ التّصرف فيها في ذات أمر عقلي لا لغوي. و استدلوا عليه في أنها «لاتطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به؛ لأن نقل الإسم وحده لو كان إستعارة لكانت الأعلام المنقولة كـ«يزيد» و «يشكر» إستعارة و لما كانت الإستعارة أبلغ من الحقيقة؛ لأنه لابلاغة في إطلاق الإسم المجرد عارياً عن معناه، و لما صحّ أن يقال لمن قال: «رأيت أسداً»، يعني زيداً، أنه جعله أسداً، كما لايقال لمن سمى ولده أسداً: إنه جعله أسداً، لأن «جعل» إذا تعدى إلى مفعولين كان بمعنى «صيّر» فأفاد إثبات صفة للشيء؛ فلاتقول «جعلته أميراً» إلا على معنى أنك أثبتّ له صفة الأمارة، و عليه قوله تعالى: ﴿وَ جَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إِنَاثًا﴾ سورة الزخرف، الآية ۱۹؛ المعنى أنهم أثبتوا صفة الأنوثة، واعتقدوا وجودها فيهم، و عن هذا الإعتقاد صدر عنهم للملائكة إطلاق اسم الإناث عليهم، لا أنّهم أطلقوه من غير اعتقاد ثبوت معناه لهم، بدليل قوله تعالى: ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ و إذا كان نقل الإسم تبعاً لنقل المعنى كان الإسم مستعملاً فيما وضع له....». الإيضاح، ج ۲، ص ۲۸۴؛ و ينظر: مفتاح العلوم، ص ۱۷۵؛ و عروس الأفراح، السبكي، (ضمن شروح التلخيص)، ج ۴، ص ۵۹؛ و شرح البابرتي، ص ۵۵۶، و المطوّل، ص ۵۸۳؛ و شروح التّلخيص، ج ۴، ص ۵۶.

۱ـ أي: حكمها الذي هو الإعراب فالإضافة للبيان والمعنى، أي: تغيير إعرابها من نوع إلى آخر.

۲ـ أكان المحذوف حرفاً، أو فعلاً، أو اسماً، كقوله تعالى: ﴿وَ جَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ سورة الفجر، الآية ۲۲. و قوله سبحانه: ﴿وَ اسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ سورة يوسف، الآية ۸۲. أي: (أمر ربّك)؛ لإستحالة المجيء عليه سبحانه، و سؤال (أهل القرية).. إذ حذف المضاف، و أقيم المضاف إليه مكانه. فتغيير حكم إعرابها من الجر إلى الرفع في الأول «ربك». و منه إلى النصب في الثاني «القرية». ينظر: الإيضاح، ج ۲، ص ۳۱۸؛ و شروح التّلخيص، ج ۴، ص ۲۳۲.

۳ـ كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ سورة الشورى، الآية ۱۱. على ←

بـ(مَجَازِ الحَذْفِ)، أَيْضاً.

وَ هَل المَوصُوفُ بِالمَجَازِيَّةِ هُوَ نفسُ الإعْرَابِ، أَو الكَلِمَة؟ وَجْهَانِ[١]، وَ فِي تَرْجِيحِ أحدِ المحتملات في الحَذْفِ تَفْصِيلٌ مَسْطُورٌ فِي بَعْضِ كُتُبِ النَّحْوِ[٢]، وَ لا مُحْتَمَلَ للحذف إلا

←القول بزيادة الكاف و قد تغيّر الحكم الأصلي لـ(مثله)؛ من النصب؛ لأنه خبر (ليس) إلى الجرّ. ينظر: شروح التّلخيص، ج ۴، ص ۲۳۲.

۴ـ قال القزويني: «اعلم أنّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كما مضى؛ توصف به أيضاً لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره؛ لحذف لفظ، أو زيادة لفظ». الإيضاح، ج ۲، ص ۳۱۷.

۱ـ وجّه شرّاح التّلخيص ظاهر عبارة مفتاح العلوم أنّ الموصوف بهذا النّوع من المجاز هو نفس الإعراب، و ذهب القزويني إلى أنّه الكلمة. قال أبويعقوب المغربي: «ليس المسمّى بالمجاز إعراب هذه الكلمات، بل المسمّى هو تلك الكلمات إما لمشابهتها بالمجاز المعرّف فيما تقدّم في نقل كل من إعراب هو أصل إلى غيره و إستعماله فيه كنقل المجاز من معنى إلى آخر، و إمّا للاشتراك اللفظيّ بسبب وجود ما به التشابه المذكور... و ظاهر عبارة المفتاح أنّ الموصوف بالتّجوّز المذكور والمسمّى بلفظ المجاز هو نفس الإعراب... و ما ذكره المصنّف (يعني: القزويني) أنّ المسمّى بالمجاز والموصوف بالتّجوّز هو الكلمة المعربة لا إعرابها هو الأقرب...». مواهب الفتاح، (ضمن شروح التّلخيص)، ج ۴، ص ۲۳۴؛ و ينظر: مفتاح العلوم، ص ۱۸۵؛ و الإيضاح، ج ۲، ص ۳۱۷؛ و المطوّل، ص ۶۲۸.

على أن في الموضوع توجيها آخر، اذ ذكر القزويني أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد بالغ «في النكير على من أطلق القول بوصف الكلمة بالمجاز للحذف أو الزيادة». الإيضاح في علوم البلاغة، ج ۲، ص ۳۱۸. و ينظر: أسرار البلاغة، ص ۳۶۲. والرأي عند السكاكي أن هذا النوع لا يعد مجازا، و إنما هو ملحق به، قال: «و رأيي في هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز و مشبّهاً به لما بينهما من التشبه و هو اشتراكهما في التعدي عن الأصل لا أن يعد مجازا...». مفتاح العلوم، ص ۱۸۵.

۲ـ ينظر المسألة في: شرح المفصل، ابن يعيش، ج ۳، ۲۴؛ و الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ج ۱، ص ۴۲۰؛ و شرح التّسهيل، ابن مالك، ج ۳، ص ۱۱۲؛ و شرح ابن النّاظم، ص ۲۸۵؛ و همع الهوامع، السّيوطي، ج ۲، ص ۵۱۹؛ و حاشية الصّبان على شرح الأشموني، ج ۲، ص ۴۱۰.

بِالْقَرِينَةِ الحَالِيَّةِ، أَو المقاليّة؛ لكونهِ خِلافَ الأَصْلِ، وَلِذَا يَنْبَغِي تَقْلِيلُهُ مَا أَمْكَنَ.
وَلِتَفْصِيلِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَحَلٌّ آخَرُ، وَقَدْ بَسَطَ الكَلامَ فِيهَا ابنُ هِشَام[1] فِي (المُغْنِي)[2].

المطلبُ الثَّالثُ فِي الاسْتِعَارَةِ[3]

وَهِيَ ـ كَمَا عَرَفْتَ ـ مَجَازٌ، عَلاقَتُهُ المُشَابَهَةُ وَوَجْهُ المبالغةِ فِيهَا، دَعْوَى[4] قِسْمَةِ المُشَبَّهِ بِهِ إِلَى قَرِيْنَيْنِ: مُتَعَارَف[5]، وَ غَيْرِ مُتَعَارَفٍ[6]، وِلِذَا لاتَكُونُ[7] عَلَمَاً[8] إلا إِذَا تَضَمَّنَ نَوعَ

١ـ هو جمال الدّين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري الحنبلي النّحوي، كان بارعاً في عدة علوم، لاسيّما العربيّة فإنّه كان فارسها و مالك زمامها، توفي سنة إحدى وستّين و سبعمائة. و دفن بمقابر الصّوفية خارج باب النصر من القاهرة، و له من التّصانيف: الشّرح على ألفية ابن مالك في النحو المسمّى "بالتوضيح"، و شرح "البردة" و شرح "بانت سعاد" و كتاب "المغني" و غير ذلك. ينظر: ترجمته في: الدّرر الكامنة، ابن حجر، ج ٢، ص ٣١٠، ٣٠٨؛ النّجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ج ١٠، ص ٧۶١، و بغية الوعاة، ص ٥۴١ ـ ٥۴٢؛ و شذرات الذّهب، ابن العماد، ج ۶، ص ١٩١، ٢٩١؛ مفتاح السعادة، طاش كبرىٰزاده، ج ١، ص ١٥٩ ـ ١۶٠، و كشف الظنون، حاجي خليفة، ص ١٢۴، ١٥۴، ۴٠۶. و معجم المؤلفين، ج ۶، ص ١۶٣.

٢ـ المسالة في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحت موضوع (ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها معرب)، ج ٢، ص ٨١١، وفي (الباب السادس: في التّحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصّواب خلافها)، ج ٢، ص ٨۵۶.

٣ـ تنظر في: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٣٣٣؛ أسرار البلاغة، ص ٢٢؛ نهاية الإيجاز، ص ١١٥؛ مفتاح العلوم، ص ١٧۴؛ أصول البلاغة، ص ۶۶؛ حسن التّوسّل في صناعة التّرسّل، ص ١٢۶؛ الايضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٨٠؛ الطِّراز، ص ٩۶؛ المطوّل، ص ٥٧٨؛ الإتقان في علوم القُرآن، السيوطي، ج ٣، ص ٨٨؛ شروح التّلخيص، ج ۴، ص ٣٠.

۴ـ و هي دعوى قائمة على إدخال المشبّه في جنس المشبّه به.

٥ـ مستعمل في شيء ذاتاً و دلالة.

۶ـ أي في استعماله في غير ما وضع له مع قرينة مانعة من إرادة المعنى المتعارف؛ لتعيين غير المتعارف، فيكون في معناها دون ذاته المخصوصة، كلفظ: أسد مثلاً. ينظر: شروح التّلخيص، ج ۴، ص ۶٥. ←

وَصْفِيَّةٍ[١]؛ فَيَكُونُ مَفْهُومُهُ حِينَئِذٍ عَامّاً قَابِلاً لِلقِسْمَةِ المَذْكُورَةِ[٢]، وَ لابُدَّ فِيهَا[٣] مِنْ قَرِينَةٍ؛ لِكَونِهَا مَجَازاً، و هي: إمّا: أَمْرٌ واحدٌ، أَوْ مُرَكَّبٌ مِن أُمورٍ يَصْلُحُ كُلّ وَاحِدٍ مِنْهَا لِلقرينةِ، أَوْ مِن أُمورٍ لايَصْلحُ إلا مَجموعُها لِذَلِكَ.

وَ يُسَمَّى المُشَبَّه بِهِ: مُسْتَعَاراً مِنْهُ، والمُشبَّه: مُسْتَعَاراً لَهُ، وَاللفظُ المَوضوعُ للأوّلِ المُسْتَعْمَلِ فِي الثَّانِي: مُسْتَعَاراً. وَ وَجْهُ الشَّبَهِ قَدْ يَكونُ مُنْتَزَعاً مِن أُمُورٍ // مُتَعَدِّدةٍ، فَيُسَمّى: بِـ(التَّمْثِيلِ) عَلى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ، وَ بِـ(المَجَازِ المُرَكَّبِ).

فَإنِ اشْتُهِرَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الوَجْهِ المَذْكُورِ[٤]، فَبِـ(المَثَلِ)، وَ لاتَغييرَ فِيْهِ[٥] أَصْلاً، وَ إنْ فَالَفَ المَضْرُبُ لِلْمَوْرِدِ[٦] تَذْكِيراً، وَ تَأْنِيثاً، وَ نَحوِ ذَلِكَ[٧].

وَالوَجهُ فِيْهِ: أنّ الاسْتِعَارَةَ لابُدَّ فِيهَا مِن اسْتِعْمَالِ لَفْظِ المُشَبَّهِ بِهِ، كَمَا هُو فِي المُشبَّهِ وَالمغيَر لَيْسَ بِنَفْسِ لَفظِ المشبّهِ بِهِ[٨] وَ لا كَذبَ فِي الاسْتِعَارَةِ؛ لِمَكَانِ القَرِيْنَةِ، وَالتَّأْوِيْلِ فِيهَا دُونَهُ[٩].

فصلٌ

إنْ أَمْكَنَ اجتماعُ طَرَفَي الاسْتِعَارَةِ فِي شَيءٍ، فَهِيَ: (وِفَاقِيَّةٌ)، و إنْ إمْتَنَعَ، فَـ(عِنَادِيَّةٌ): تَهَكُّمِيَّةٌ، أَوْ تَمْلِيْحِيَّةٌ)، إنْ كَانَ الاسْتِعْمَالُ فِي الضِّدِّ أَوِ النَّقِيْضِ.

← ٧ـ في الأصل كذا: «يكون»، على الرغم من أن السّياق هو الكلام من الاستعارة. و كذا أنسب مراعاة لذلك.

٨ـ لان العَلَمَ يذافي الجنسيةَ والعموم.

١ـ ينظر: تلخيص المفتاح (ضمن شروح التّلخيص)، ج ٤، ص ٧٠.

٢ـ التعارف، و غير التّعارف في المشبّه به.

٣ـ في الاستعارة.

٤ـ أي سبيل الإستعارة لا على معنى التشبيه الأصليّ

٥ـ في الأمثال.

٦ـ أي لمورد مضرب المثل المذكور، فينظر إلى مورده. ينظر: المطوّل، ص ٦٠٥.

٧ـ أي: إفراداً، أو تثنيةً، أو جمعاً.

٨ـ ينظر: المطوّل، ص ٦٠٥.

٩ـ ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٧٦؛ الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٨٧؛ المطوّل، ص ٦٠٥.

والجَامِعُ[١] إنْ كَانَ ظَاهِراً، يَفْهَمُهُ العَامّةُ، فَهِيَ: (مُبْتَذِلَةٌ)، وَ إلاّ، فَـ(غَرِيْبَةٌ).
وَالمُسْتَعَارُ إنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ، فَـ(أَصْلِيَّةٌ)، وَ إلاّ، فَـ(تَبَعِيّةٌ)، كَمَا فِي المُشْتَقّاتِ[٢]، والحرفِ[٣].
و إنْ لَمْ تَقْتَرِنِ الاسْتِعَارَةُ بِمَا يُلاَئِمُ أَحَدَ طَرَفَيْهَا مِنْ صِفَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ[٤]، أَوْ تَفْرِيْعٍ[٥]، فَهِي: (مُطْلَقَةٌ).
وَ إنِ اقْتَرَنَتْ بِمَا يُلاَئِمُ المُسْتَعَارَ لَهُ خَاصّةً، فَـ(مُجَرّدَةٌ)، وَ بِمَا يُلاَئِمُ المُسْتَعَارَ مِنْهُ كَذَلِكَ، فَـ(مُرَشَّحَةٌ)، وَ هِيَ أَبْلَغُ[٦]؛ لِدَلاَلَتِهَا عَلَى أَنَّ المُسْتَعَارَ لَهُ نَفْسُ المُسْتَعَارِ مِنْهُ؛ وَ لِذَا يَصِحّ التَّعَجُّبُ[٧]، والنَّهْيُ عَنْهُ[٨].

١ـ الذي يشترك فيه الطرفان: المستعار والمستعار له كالذي يسمى في التشبيه وجهاً. أي: و يقسم على أساسه.

٢ـ كالفعل و ما يُشْتَقُ منه من اسمي الفاعل و المفعول و غيرها..

٣ـ في الأصل: (الحرف). و هو خلاف السّياق، إذ جمع المشتقّات يقتضي جمع معطوفها في عرضَ المطلب. و هو ظاهر عبارة المفتاح، ص ١٨٠، والإيضاح، ج ٢، ص ٢٩٨، و شرّاح التّلخيص، ٤، ص ١١٢، في ذكر «المشتقّات والحروف». و كذا أنسب.

٤ـ أي: الصّفة القائمة في غيرها كما هي في مبحث القصر البلاغيّ، و ليس النّعت النّحويّ في التّوابع.

٥ـ أي: تفريع كلام يلائم الطرفين: المستعار له والمستعار منه.

٦ـ من المطلقة والمجرّدة؛ بناءً على الدّعوة المتقدّمة في إدخال المشبّه في جنس المشبّه به، و تحقيق قسمة التّعارف و عدمه.

٧ـ في إثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه، في قول أبي الفضل ابن العميد (ت ٣٦٠ هـ):

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ ... نَفْسٌ أَعَزّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَ مِنْ عَجَبٍ ... شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

[من الكامل]

قال التفتازاني: «و يروى فأقول: يا عجباً و من عجب (الشّمس) أي: إنسان كالشّمس في الحسن والبهاء (تظلّلني) فلولا أنّه إدّعى له معنى الشّمس الحقيقي، و جعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى؛ إذ لا تعجب في أن يظلّ إنسان حسن الوجه إنساناً آخر..»؛ المطوّل، ص ٥٨٥؛ و لهذا صحّ النّهي عن التّعجّب في البيت الثّاني، في قول ابن طباطبا العلوي، في الهامش. ←

وَ إِنْ أُضْمِرَ التَّشبيهُ فِي النَّفسِ، وَلَمْ يُذْكَرْ مِنْ أَرْكَانِهِ سِوَى المُشَبَّهِ، وَلَكن[1] أُثبتَ لَهُ[2] مايَخْتَصُّ بِالمُشَبَّهِ بِهِ، فَاسْتِعَارَةٌ بِـ(الكِنَايَةِ)، وَ قَدْ يُسمَّى بِـ(الاسْتِعَارَةِ المُكَنَّى عَنْهَا)، وَإِثْبَاتِ هَذَا المُخْتَصِّ بِهِ[3] لَهُ[4]، اسْتِعَارَةٌ (تَخْيِيلِيَّةٌ)، فَبَيْنَهُمَا مُلازَمَةٌ، وَلِلسَّكَاكِي[5] اصطِلاحٌ آخَرُ[6] حَيْثُ قَسَّمَ[7] الاسْتِعَارَةَ إِلَى: (المُصَرَّحِ بِهَا): وَ هُوَ مَا يَكُونُ الطَّرَفُ المَذْكُورُ فِيْهِ هُوَ

ينظر البيتين في: أسرار البلاغة، ص ٢٤٦، نهاية الإيجاز، ص ١٢٥؛ الإيضاح، ٢، ص ٢٨٢؛ الطراز، ص ٩٨؛ المطول، ص ٥٨٥؛ شروح التلخيص، ج ٤، ص ٦٣.

٨ـ في إثبات خاصة من خواصّه لمستعار منه، في النّهي عنه في قول ابن طباطبا العلوي (ت ٣٢٢ هـ):

لاتـــعجبوا مـــن بـــلى غـــلالته ... قـــد زر أزراره عـــلى القـــمر

[من البسيط]

يقال: «زرت القميص عليه أزره إذا شددت أزراره عليه، فلولا أنه جعله قمراً حقيقياً لما كان للنهي عن التعجب معنى؛ لأن الكتان إنما يسرع بسبب ملابسة القمر الحقيقي، لا بسبب ملابسة إنسان كالقمر في الحسن..» المطوّل، ص ٥٨٥؛ ينظر: البيت في أسرار البلاغة، ص ٢٦٥؛ نهاية الإيجاز، ص ١٢٥؛ الإيضاح، ج ٢، ص ٢٨٦؛ الطِّراز، ص ٩٩؛ المطوّل، ص ٥٨٥؛ و شروح التّلخيص، ج ٤، ص ٦٤. ورد هذا القول بالنقض فقال القزويني: «إنّ إدّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لايخرج اللفظ عن كونه مستعملاً في غير ما وضع له، و أمّا التّعجب والنّهي عنه فيما ذُكِرَ فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه؛ قضاءً لحق المبالغة...». الإيضاح، ج ٢، ص ٢٨٦.

١ـ الإستدراك ردّاً على إشكال يتجلّى في جدليّة التفتازاني، قال: «فإن قلت: قد سبق في التشبيه أن ذكر الشبه به واجب ألبتة... قلت: ذلك في الشبيه المصطلح، و قد سبق أن المراد به غير الاستعارة بالكناية..». المطوّل، ص ٥٠٦، و الدليل إثبات الاختصاص.

٢ـ أي: بالمشبّه به.

٣ـ أي: بالمشبّه.

٤ـ أي للمشبّه.

٥ـ تقدّمت ترجمته.

٦ـ سمّى السّكاكي الاستعارة في موضوع تقسيمها بالمصرح بها المحتملة للتحقيق والتّخييل، و قال: «و هي أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ما له تحقّق من وجه و على ما لاتحقق له من وجه آخر..» مفتاح العلوم، ص ١٧٨.

٧ـ ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٧٦.

المُشَبَّه بِهِ، وَ (المُكَنّى عَنْهَا): وَ هُوَ مَا يَكُونُ المَذْكُورَ فِيْهِ هُوَ المُشَبَّه[١].

وَ قَسَمَ الأُولَى[٢] إِلَى: (تَحْقِيقِيّة)، وَ فَسَّرَهَا: بِأَنْ يَكُونَ المُشَبَّهُ مُتحقّقاً حِسّاً، أَوْ عَقْلاً[٣]، و: (تَخْيِيلِيَّة)، و فَسَّرَهَا: بِمَا لا تَحَقُّقَ لِمَعْنَاهَا أَصْلاً؛ بِأَنْ يَكُوْنَ[٤] صُورةً وَهْمِيَّةً مَحْضَةً[٥]، فَيرجِعُ (المُرَشَّحَةَ) إِلَيْهَا، كَمَا يُرجِعُ (التَّبَعِيَّةَ) إِلى الثَّانِيَةِ[٦]، وَ عَلَى هَذَا فَلا مُلازَمَةَ[٧] بَينَ: (المُكَنَّى عَنْهَا)، وَ (التَّخْيِيلِيّة).

ثمّ الطَّرفانِ[٨] إِمّا: حِسّيّان، أَوْ عَقْليّان، أَوْ مُخْتَلِفَانِ.

وَ الجَامِعُ فِي الأَوّلِ، وَالأَخِيرِ لايَكونُ إلاّ عَقلِيّاً كَمَا تَقَدّم، فَيَحْصُلُ أَقْسَامٌ سِتّةٌ أَيْضاً.

وَ تَفْصِيلُ الأَمْثِلَةِ[٩] لاَيَلِيْقُ بِهَذَا المُخْتَصَرِ.

١ـ ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٧٦.

٢ـ يعني: الإستعارة المصرح بها.

٣ـ ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٧٦.

٤ـ يعني: المشبّه.

٥ـ ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٧٦.

٦ـ قال السّكّاكي في آخر فصل الإستعارة التّبعية: «هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الإستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية..، لكان أقرب إلى الضّبط فتدبّر»، مفتاح العلوم، ص ١٨١.

٧ـ إستنتاج المؤلّف هذا من قول القزويني ردّاً على السّكّاكي في التّقسيم المتقدّم، قال: «و فيه نظر، لأنّ التّبعية التّي جعلها قرينة لقرينتها التي جعلها إستعارة بالكناية كـ"نطقت" في قولنا: "نطقت الحال بكذا" لايجوز أن يقدرها حقيقة حِينَئِذٍ؛ لأنّه لو قدّرها حقيقة لم تكن استعارة تخييلية؛ لأن الاستعارة التّخييليّة عنده مجاز كما مرّ، و لو لم تكن تخييليّة لم تكن الإستعارة مستلزمة للتخييلية، و اللازم باطل بالإتفاق؛ فيتعيّن أن يقدّرها مجازاً، و إذا قدّرها مجازاً لزمه أن يقدّرها من قبيل الإستعارة لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة؛ فلا يكون ما ذهب إليه مغنياً عن قسمة الإستعارة إلى أصليّة و تبعيّة، ولكن يستفاد مما ذكر ردّ التّركيب فى التّبعية إلى تركيب الإستعارة الكناية على ما فسرناها، و تصيّر التبعية حقيقية و إستعارة تخييلية؛ لما سبق أنّ التخييلية على ما فسّرناها حقيقة لا مجاز». الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٣١٦.

٨ـ أي: المستعار له والمستعار منه.

٩ـ ينظر: في الأمثلة و تفصيلها، نهاية الإيجاز، ص ١٣٣؛ مفتاح العلوم، ص ١٨٣؛ الإيضاح ـه

وَكلّ مَا جَازَتْ فِيْهِ الإِسْتِعَارةُ جَازَ فِيْهِ التّشبيهُ، وَ لا عَكْسٌ؛ لِجَوَازِ خَفَآءِ وَجهِ الشّبهِ فِيْهِ دُونَهَا.

نَعَمْ، إِذَا قَوِيَ الشّبهُ بَينَ الطّرفينِ تَعَيَّنَتْ، وَلَمْ يَحْسُنِ التّشْبِيْهُ؛ حَذَرَاً مِنْ تَشْبِيهِ الشّيءِ بِمَا هُو كَنَفْسِهِ، وَ مَا يَشمُّ مِنْهُ رَائِحَةَ التّشبيهِ فِي اللّفْظِ //، فَلَيْسَ مِنْ قَبِيْلِ الاسْتِعَارَةِ عَلَى مَا قِيْلَ[1]، فَلْيُتَدبّرْ!.

المَطلبُ الرّابعُ

فِي الكِنَايَةِ[2]

وَ هُوَ اللفظُ المُرادُ بِهِ لازِمُ مِن لَوَازِمِ مَعْنَاهُ، المَوضُوعِ لَهُ، مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ نَفْسِ هَذَا المَعْنَى مَعَ اللازِمِ أَيْضَاً. وَ بِذَلِكَ ظَهَرَ الفَرْقُ بَيْنَهَا، وَ بَيْنَ المَجَازِ؛ لِشَرْطِهِم فِيْهِ قَرِينَةً مَانِعَةً عَنْ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيْقِيّ دُونَهَا.

وَ قَدْ يُفَرّقُ بَيْنَهُمَا بِأَنّ الانتقالَ، فِيْهَا مِنَ اللازِمِ إِلَى المَلْزُومِ دُونَهُ، فَإِنّهُ بِالعَكْسِ، وَ فِيْهِ نَظَرٌ[3].

← في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٢٩٥؛ والطِّراز، ص ١٠٢ و بعدها؛ المطوّل، ص ٥٩١.

١ـ قال القزويني في فصل محاسن الإستعارة: «إنّ لحسنها (يعني الإستعارة) شروطاً إن لم تصادفها عريت عن الحسن، و ربّما تكتسب قبحاً و هي في كلّ من التّحقيق والتمثيل رعاية ما سبق ذكره من جهات حسن التشبيه، و أن لا يشمّ من جهة اللفظ رائحته؛ و لذلك يوصي فيه أن يكون الشّبه بين طرفيها جلّياً بنفسه، أو عرف، أو غيره؛ وإلاّ صار تعمية و ألغازاً لا إستعارة و تمثيلاً..»، ثم قال: «إذا قوي الشّبه بين الطّرفين بحيث صار الفرع كأنّه الأصل لم يحسن التشبيه، و تعيّنت الإستعارة... و كذا المكنّى عنها حسنها برعاية جهات حسن التّشبيه، و أمّا التخييليّة، فحسنها بحسب حسن المكنّى عنها؛ لما بيّنّا أنّها لاتكون إلا تابعة لها». الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٣١٧. و مفتاح العلوم، ص ١٨٣.

٢ـ ينظر في: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٣٦؛ و نهاية الإيجاز، ص ١٣٥؛ و مفتاح العلوم، ص ١٨٩؛ و أصول البلاغة، ص ٧٣؛ و حسن التّوسّل في صناعة التّرسّل، ص ١٤٠؛ و الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٣١٨؛ و الطِّراز، ص ١٧٢؛ و المطوّل، ص ٦٣٠؛ و الإتقان في علوم القُرآن، السيوطي، ٣، ص ١٠٤؛ و شرح البابرتي، ص ٥٩٩، و شروح التّلخيص، ج ٤، ص ٢٣٧.

٣ـ قال القزويني: «فالفرق بينهما و بين المجاز من هذا الوجه، أي من جهة إرادة المعنى مع ←

وَلَو قِيلَ: بِأَنَّهَا، أَيضاً، مِنْ أَقْسَامِ المَجَازِ، لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ[١]، كَمَا لا يخْفَى، وَلَكِنَّ ظَاهِرَهُم[٢] حَيْثُ جَعَلُوهَا قَسِيْماً لِلحَقِيْقَةِ، وَالمَجَازِ ـ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِن قَبِيْلِهِمَا، وَ لِبَعْضِ الأُصُولِيِّينَ[٣] ـ هُنا ـ تَحْقِيقٌ آخَرُ[٤]، وَ تَفْصِيلٌ لا يَلِيقُ بِهَذَا المُخْتَصَرِ.

إرادة لازمة، فإن المجاز ينافي ذلک فلا يصحّ في نحو قولک: «في الحمّام أسد»، أن تريد معنى الأسد من غير تأوّلٍ؛ لأنّ المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة. كما عرفت، و ملزوم معاند الشيء معاند لذلک الشيء. و فرق السكاكي و غيره بينهما بوجه آخر أيضاً، و هو أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، و مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، و فيه نظر؛ لأنّ اللازم ما لم يكن ملزوماً يمتنع أن ينتقل منه إلى الملزوم، فيكون الإنتقال حِيْنَئِذٍ من الملزوم إلى اللازم، ولو قيل للزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه، إندفع هذا الإعتراض، لكن إتجه منع الإختصاص والإشتراط». الإيضاح في علوم البلاغة، ج ٢، ص ٣١٩. و ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٩٠.

١ـ في ردّ المصطلحات إلى بعض، و عدم التّشقيق فيما ليس من تحته طائل.

٢ـ الضمير يعود على جمهور البلاغيين، ومحقّقيهم.

٣ـ في هامش الأصل بخطّ المؤلف: صاحب الفصول (منه) يقصد: الشّيخ محمد حسين بن عبدالله الأصفهاني الحائري، صاحب كتاب (الفصول الغروية في المسائل الفقهية)، ينظر: ترجمته في تراجم الرّجال، السّيد أحمد الحسيني، ج ٢، ص ۶۶۷؛ الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي، ج ٢، ص ٧.

۴ـ قال الشّيخ محمد حسين الحائري: «إعلم أنّ محقّقي علماء البيان جعلوا الكناية قسيماً للحقيقة والمجاز، و عرفوها: بلفظ أُريدَ به لازم معناه مع جواز إرادته معه، فأخرجوها عن حدّ الحقيقة؛ لكونها مستعملةً في غير ما وضعت لهُ، و عن حدّ المجاز؛ لإعتبارهم فيه الإقترانَ بالقرينة المانعة عن إرادة ما وضعت له و عدمه فيها، فالمراد بـ(طويل النجاد و كثير الرماد) طويل القامة والجواد مع جواز إرادة معناهما الأصلي أيضاً، و وجّهه التفازاني بأنّ المراد جوازه من حيث كونه كناية و إن امتنع من حيث خصوص المادة كما في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ سورة الشورى، الآية ١١، إذا جعلناه كناية من قبيل قولهم: (مثلک لايبخل عليّ)، ما صرّح به صاحب الكشّاف، و أيضاً كثيراً ما تخلو الكناية عن إرادة المعنى الحقيقي كما يقال: (فلان كثير الرماد و جبان الكلب)، و إن لم يكن له رماد و لا كلب، و إعترض بذلک على السّكاكي حيث ←

← جعل المراد في الكناية معنى اللفظ مع لازمه.

أقول: والتّحقيق أن الكناية تقع على أنحاء:

الأول أن يستعمل اللفظ في الملزوم؛ لينتقل منه إلى اللازم أو اللفظ المستعمل كذلك فإن كان الملزوم معنى حقيقياً للفظ كان إستعماله حقيقة و إن كان معنى مجازياً كان مجازاً. فقولنا: (زيد كثير الرماد) جملة خبرية إن استعملت في معناها الحقيقي بأن قُصد بها الإخبار عن كثرة الرماد حقيقة؛ لينتقل منه إلى لازم معناه: أعني: كونه جواداً، كان اللفظ لامحالة لأنه لم يستعمل حِيْنَئِذٍ إلا فيما وضع له. و قُصد الإنتقال منه إلى لازمه غير مخلّ بذلك، و إن استعملت في صورة معناها بأن قصد بها صورة الإخبار عن كثرة رماده؛ لينتقل منه إلى لازمه لزم التجوّز في الإسناد؛ لأنه لم يوضع لصورة الإخبار، بل لحقيقته، فيكون اللفظ باعتباره مجازاً، و على التقديرين تكون الكناية في المركّب، و يمكن أن يجعل المحمول حقيقة في المثال المذكور هو الجواد المدلول عليه بذكر ملزومه، و لفظ كثير الرماد، و إن كان محمولاً عليه بحسب الظّاهر لكن إنّما جيء به؛ لينتقل منه إلى المحمول الحقيقي أعني: الجواد، فيحمل عليه، فتكون الكناية في المفرد؛ أعني: المحمول، و على التقادير يكون اللفظ مستعملاً في الملزوم للانتقال إلى اللازم فكلّ منهما مراد منه لكن أحدهما بلا واسطة والآخر بواسطة. و أمّا لو استعمل كثير الرّماد في الجواد نظراً إلى علاقة اللزوم كان مجازاً مرسلاً قطعاً كما مرّ.

الثاني: أن يستعمل اللفظ في لازم معناه بقرينة خفية و أمّارة ضعيفة في موارد يتسامح فيها في الدّلالة، و يكتفي فيها بمجرد الإيهام والإشارة حتى أنّ المستعمل حِيْنَئِذٍ قد تدعوه الحاجة إلى الإنكار، فينكر إرادة اللازم، و يمنع السّامع من التسامح في تنزيل كلامه و لو [فسّرت] الكناية بهذا الوجه أمكن الفرق بينها و بين المجاز بحسب الإصطلاح بإشتراط الصراحة في قرينته، أو الظهور المعتدّ به، و يصحّ تثليث الأقسام بالنسبة إلى علم البيان، لتعلق القصد فيه ببيان مطلق الدلالة و تثنيتها بالنسبة إلى هذا العلم إذ لا عبرة في مقام الإستدلال بمثل تلك الدلالة.

الثالث: أن يستعمل اللفظ في معناه، أو في لازمه مع نصب أمارة موجبة لتردّد السّامع بينهما؛ تنبيهاً على أنّ إرادة كلّ منهما مناسب للمقام، و هذا في غير المشترك إنّما يتمّ على القول: بأن قرينة المجاز قد تكافؤ ظهور الحقيقة بحيث يحصل التّردّد بينهما كما ينبّه عليه مصير بعضهم إلى التّوقّف في المجاز المشهور، و أمّا على القول: بأنّ عدم ظهور المجاز يوجب ظهور الحقيقة ←

والمَطْلُوبُ بِالكِنَايَةِ[1] إمّا: صِفَةٌ مِنَ الصّفاتِ الحَسَنَةِ، أَوِ الرَّذِيْلَةِ، وَ إمّا: نِسْبَةٌ[2] مِنَ النّسبِ الثُّبوتِيَّةِ، أَوِ السَّلْبِيَّةِ. وَ إمّا: أَمْرٌ غيرُهُمَا[3]. وَالانْتِقَالُ فِي الأوّلِ[4] إِلَى الصِّفَةِ إِنْ كَانَ بِلا وَاسِطَةٍ، فَـ(الكِنَايَةُ قَـرِيْبَةٌ)، وَ إلاّ فَـ(بَـعِيْدَةٌ). وَ (القـريبة)، إنْ سَـهُلَ الانْـتِقَالُ فِـيْهَا، فَـ(وَاضِحَةٌ)، وَ إلاّ فَـ(خَفِيَّةٌ)، وَ اللازِمُ فِي الثّالِثِ[5]: إمّا خَاصّة: مُـفْرَدَةٌ، أو مـركّبةٌ، وَ إلاّ لَمْ يَحْصُلِ الانْتِقَالُ المَطْلُوبُ.

والمَوصُوفُ فِي الأوّلَينِ[6]، قَدْ يَكُونُ مَذكُوراً، وَقَدْ يَكُونُ مَطْوِيّاً عَنْهُ، إلاّ مَعَ التّصْرِيْحِ بِإثْبَاتِ الصّفَةِ لِلْمَوصُوفِ، أَوْ نَفْيِهَا عَنْهُ، فَلا يَكُونُ إلاّ مَذْكُوراً.

← فلم يتمّ ذلك.

الرّابع: أن يستعمل اللفظ في أحد معانيه المتكافئة في الظّهور حقيقيةً كانت أو مجازية أو مختلفة، و ينبه بقرينة خفيّة، يعوّل عليها في مقام التّسامح؛ قصداً إلى التّمكّن من الإنكار مع الحاجة.

الخامس: أن يستعمل اللفظ و يراد به أحد معانيه الحقيقية أو المجازية و ينبّه بقرينة حـالية أو مقالية على أنّ المعنى الآخر أيضاً، مناسب للمقام، و هذا النّوع متداول في الاستعمال...

و أمّا ما ذكروه من أنّ لفظ الكناية مستعمل في اللازم مع الملزوم أو مع جواز إرادته معه فمبنيّ على القول بجواز استعمال اللفظ في معنييه و هو باطل عندنا...

و أمّا الفرق بينها و بين المجاز بوجود القرينة المانعة عن إرادة الحقيقة فيه دونها فغير مستقيم؛ لأن القرائن الّتي توجد في المجاز غالباً إنّما تساعد على إرادته دون نفي إرادة الحقيقة ألاترى: أنهم يمثلون المجاز بنحو: رأيت أسداً يرمي أو في الحمام، مع أنّ القرينة المذكورة لاتنافي إرادة الحقيقة أيضاً بدليل صحّة عطف قولنا: و يفترس، على الأوّل...». الفصول الغروية في الأصول الفقهية، ص ۷۶، ۷۹. و ينظر: الكشّـاف، ج ۴، ص ۲۰۶؛ و مـفتاح العـلوم، ص ۱۹۰، ۱۸۹؛ و الإيضاح، ج ۲، ص ۳۱۹؛ و المطوّل، ص ۶۳۰.

۱ـ تقسيم للكناية بحسب الغرض المؤدّى بها، والذي تشير إليه.

۲ـ أي: إثبات أمر لآخر و نسبته إليه إثباتاً أو نفياً.

۳ـ و هو الكناية عن الموصوف. ۴ـ أي: في الكناية عن الصفة.

۵ـ في القسم الخاص بالكناية عن الموصوف.

۶ـ في القسمين: الكناية عن الصفة، و الكناية عن النسبة.

وَ تُسَمَّى[١] (الكِنَايَةُ المَسُوقَةُ)؛ لأَجْلِ مَوصُوفٍ غَيرِ مَذْكُورٍ بِـ(التَّعْرِيضِ)، وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ[٢] مَسُوقَةً لِذَلِكَ[٣]، فَإِنْ قَلَّتَ الوَسَائِطُ مُوجِبَةً لِلاَنْتِقَالِ، وَلَمْ يَكُنْ خَفَاءٌ فِي اللُّزُومِ، فَبِـ(الإِيمَاءِ)، وَ (الإِشَارَةِ)، وَ مَعَ الخَفَاءِ، فَبِـ(الرَّمْزِ)، وَ إِنْ كَثُرَتْ[٤]، فَبِـ(التَّلْوِيحِ).

وَ قَدْ تَكُونُ (الكِنَايَةُ سَاذِجَةً): بِأَنْ لاَ يَشُوبَهَا شَيءٌ مِنَ التَّصرِيحِ بِالمَطلُوبِ، وَ قَدْ تَكُونُ (غَيرَ سَاذِجَةٍ)، كَمَا فِي: (طَوِيلِ النِجَادِ[٥])، إِذْ أَصْلُهُ: (طَوِيلٌ نِجَادُهُ)، فَأُضِيفَ الوصفُ[٦] بعد تحويل إسناده عن الفاعل إلى الضّمير الرّاجع إلى الموصوف[٧]؛ و لذا يَجِبُ المطابقةُ بَيْنَهُمَا[٨]. قِيلَ: وَ عَلَى هَذَا فَلاَ كِنَايَة[٩].

قُلْتُ: هَذَا بِحَسَبِ اللفظِ، ولَكِنَّ الصّفةَ للمضافِ إليهِ بِحَسَبِ المَعْنَى، وَالنَّظرُ ـ هُنَا ـ فِي المَعْنَى دُوْنَ اللفْظِ كَمَا لا يخْفَى[١٠].

١ـ في الأصل: (يسمى)، على الرّغم من تأنيث الفاعل: (الكناية المسوقة). و كذا أنسب.

٢ـ في الأصل: (يكن)، على خلاف السّياق الذي وردت فيه مع مقتضاه، و كذا أنسب.

٣ـ هذا تقسيم للكناية بحسب الوسائط، والسياق على أربعة أقسام: تعريض، و تلويح، و رمز، و إشارة.

٤ـ أي: الوسائط.

٥ـ النِجَاد: بكسر النون: هو حمائل السّيف يكنّى بها عن طويل القامة. ينظر: مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٧٠.

٦ـ صيغة مبالغة اسم الفاعل (طويل).

٧ـ الذي هو: النِجاد.

٨ـ بين المضاف والمضاف إليه مراعاة لقواعد اللغة، و منطقها النحوي.

٩ـ ينظر: حاشية الدسوقي على شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التّلخيص)، ج ٤، ص ٢٥٣.

١٠ـ أجد لهذا الرّأي سابقة عند شرّاح التّلخيص كالتفتازاني في المطوّل، ص ٦٣٣؛ و أبي يعقوب المغربي في مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التّلخيص)، ج ٤، ص ٢٥٣. قال التفتازاني في محاورة جدل لبيان ذلك، قال: «فإنْ قلت: إذا أسند الصفة إلى الضمير الموصوف، فلِمَ زعمتَ أنّها كناية مشوبة بالتصريح، و هلاّ كانت تصريحاً كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ﴾ سورة البقرة، الآية ١٨٧. و نحو ذلك ممّا يشتمل على إشارة ذكر أحد الطرفين جعل تشبيهاً لا إستعارة مشوبة بالتشبيه. قلت: ـ

و اعلم أنّ المَجَازَ أَبْلَغُ مِنَ الحَقِيْقَةِ، وَ كَذٰلِكَ الكِنَايَةُ مِنَ التَّصْرِيحِ، والاسْتِعَارَةُ مِن التَّشْبِيهِ. وادّعَى السَّكّاكِي عَلَى ذٰلِكَ كُلِّهِ إطْبَاقَهُم[1]، وَاسْتَدَلّ عَلَيهِ مُضَافاً إِلَى ذٰلِكَ، بِأَنَّ الانْتِقَالَ مِنَ المَلْزُومِ إِلَى اللّازِمِ بِمَنْزِلَةِ دَعْوَى الشَّيءِ بِبَيِّنَةٍ وَ بُرْهَانٍ[2]، فَقَوْلُكَ: (فُلانٌ طَويلُ نِجَادَهُ)، مَعْنَاهُ: // طَويلٌ لِطُولِ نِجَادِهِ، فَلْيُتَدَبَّرْ!

وَلْيَكُن هذا آخِرُ مَا قَصَدْنَاهُ مِنْ هٰذِهِ الوَجِيْزَةِ المَوسُومَةِ بِـ(نُخبة التِّبيان فِي عِلْمِ البَيَانِ). وَ قَد أَلَّفْتُهَا فِي بَعْضٍ مِن يَومٍ، وَ قَليلٍ مِنَ الزّمانِ، وَ أَنَا العَبدُ الواثِقُ باللهِ الصَّمَدِ (حبيبُ الله بن علي مَدَد)، فِي يَومِ الخَمِيْسِ، مِن ذِي الحَجَّةِ الحَرامِ، فِي ١٢٨۴ هـ بَلْدَةِ كلبايكَان.

وَ قَدْ وَقَعَ الفَرَاغُ مِنْ تَحْرِيرِ هٰذِهِ النُّسْخَةِ الشّرِيفَةِ عَلَى يَدِ العَاصِي الحَقِيْرِ حَسَن الشَّرِيْف بن عَلي الكَاشَانِي، فِي ١٣٠٩ هـ بَلْدَةِ كَاشَانِ[3].

← للقطع بأنها في المعنى صفة للمضاف إليه، و إعتبار الضمير العائد إلى المسبب إنّما هو لمجرد أمر لفظي، و هو إمتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها». المطوّل، ص ۶۳۳.

١ـ قال السّكّاكي: «إعلم أنّ أربابَ البلاغة و أصحاب الصياغة للمعاني مطبقون على أنّ المجاز أبلغُ من الحقيقة، و أنّ الاستعارة أقوى من التّصريح بالتشبيه، و أنّ الكناية أوقع من الإفصاح بالذّكر..» مفتاح العلوم، ص ١٩۴. ٢ـ ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٩۴ ـ ١٩۵.

٣ـ (كاشان) بالشين المعجمة و آخره نون: مدينة بما وراء النّهر على بابها وادي أخسيكث، معجم البلدان، الحموي، ج ۴، ص ۴٣٠.

مصادر التحقيق و مراجعه:

ـ القرآن الكريم

١ـ الإتقان في علوم القرآن، السّيوطي (جلال‌الدّين عبدالرحمن الشّافعيّ، ت ٩١١ هـ)، حقق أصوله، و وثق نصوصه، طه عبد رؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).

٢ـ أسرار البلاغة، الجرجاني، عبدالقاهر الجرجاني (أبوبكر بن عبدالرّحمن، ت ٤٧٤ هـ)، تحقيق: السّيّد مُحَمّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

٣ـ أسرار العربيّة: أبو بركات الأنباري؛ (عبدالرّحمن مُحَمّد بن أبي سعيد، ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: مُحَمّد بهجت البيطار، مطبعة التّرقيّ، دمشق، ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م.

٤ـ أصول البلاغة، ابن ميثم البحرانيّ (كمال‌الدين ميثم بن عليّ، ت ٦٧٩ هـ)، تحقيق: د. عبدالقادر حسين، ط: ١، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدّوحة، قطر ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٩م.

٥ـ أعيان الشّيعة، السّيّد محسن الأمين العاملي، تحقيق و تخريج: حسن الأمين: دارالتّعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٦ـ الأعلام، (تراجم)؛ خيرالدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤ م.

٧ـ الإيضاح في شرح المفصّل (المفصّل للزّمخشريّ)، إبن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر) (٥٧٠ ـ ٦٤٦ هـ)، تحقيق: موسى بنّاي العليليّ، إحياء التّراث الإسلاميّ، مطبعة العانيّ، بغداد، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٨ـ الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزوينيّ (مُحَمّد بن عبدالرحمن (٦٦٦ـ٧٣٩ هـ)، تحقيق و تعليق: لجنة من أساتذة كلّيّة اللّغة العربيّة بالجامع الأزهر، مطبعة السّنّة المُحَمّديّة، القاهرة (د.ت).

٩ـ بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، السّيوطيّ (جلال‌الدين عبدالرحمن، ت ٩١١ هـ)، تحقيق: مُحَمّد عبدالرحيم، ط: ١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

١٠ـ تراجم الرّجال، السّيد أحمد الحسيني، مطبعة الصدر، قم، مكتبة آيةالله العظمى المرعشي النجفي، قم، ١٤١٤ هـ

١١ـ تلخيص المفتاح، أبو زكريا القزويني (ت ٧٣٩ هـ)؛ (ضمن شروح التلخيص)، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاؤه بمصر، (د.ت).

١٢ـ حاشية الدسوقي على شرح مختصر البلاغة، للتفتازانيّ، (ضمن شروح التّلخيص)، الدسوقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاؤه بمصر، (د.ت).

١٣ـ حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية إبن مالك، الصّبان (مُحَمّد بن عليّ، ت ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: مُحَمّد بن الجميل، ط: ١، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

١٤ـ حسن التّوسل إلى صناعة التّرسل، شهاب‌الدين الحلبيّ (أبو الثناء شهاب‌الدين محمود بن سلمان، ت ٧٢٥ هـ)، تحقيق و دراسة: أكرم عثمان يوسف، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠ م.

١٥ـ الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (شهاب‌الدين أحمد بن علي ت ٨٥٢ هـ)، دار الكتب الحديثة، مصر، (د.ت).

١٦ـ الدّرة الفاخرة منظومة في علم دراية الحديث، نظم ملا حبيب‌الله بن علي مدد الكاشاني (ت ١٣٤٠ هـ)؛ إعداد و تحقيق: السيّد مُحَمّد تقي الحسيني، طهران، (د.ت).

١٧ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبدالقاهر الجرجاني (أبوبكر بن عبدالرحمن، ت ٤٧٤ هـ)، تحقيق: السّيّد مُحَمّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨١ م.

١٨ـ ذريعة الإستغناء في تحقيق مسألة الغناء؛ آيةالله العلامة الملا حبيب‌الله الشريف الكاشاني (ت ١٣٤٠ هـ)؛ تحقيق: جامعة كاشان و مركز إحياء آثار الملا حبيب‌الله الشريف الكاشاني؛ قم المقدسة، إيران، ١٤٧١ هـ ـ ١٩٩٦ م.

١٩ـ الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، مُحَمّد محسن آغابزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩ هـ)، ط ١، دارالأضواء بيروت، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٢٠ـ شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي (أبي الفلاح عبدالحي، ت ١٠٨٩ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، (د.ت).

٢١ـ شرح ابن النّاظم على ألفية إبن مالك، إبن النّاظم (أبو عبدالله بدر الدين مُحَمّد بن مُحَمّد بن مالك، ت ٦٨٦ هـ)، تح: مُحَمّد باسل عيون السود، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٢٢ـ شرح التّسهيل، إبن مالك (أبو عبدالله مُحَمّد جمال‌الدين، ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبدالرحمن السّيّد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٥ م.

٢٣ـ شرح التّلخيص للقزوينيّ، البابرتيّ (أكمل الدين مُحَمّد بن مُحَمّد بن محمود بن أحمد، ت ٧٨٦ هـ)، دراسة و تحقيق: د. مُحَمّد مصطفى رمضان صوفيه، ط ١، المنشأة العامّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيريّة العربيّة اللّيبيّة الشّعبيّة الإشتراكيّة، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٤ـ شرح المختصر لسعدالدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ)، على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، (ت ٧٣٩ هـ)، في المعاني، والبيان، والبديع؛ (ضمن شروح التلخيص): مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاؤه بمصر، (د.ت).

٢٥ـ شرح المفصّل للزمخشريّ (ت ٥٣٨ هـ)، ابن يعيش (أبو البقاء موفق‌الدين بن عليّ ت ٦٤٣ هـ) عالم الكُتُب، بيروت، (د.ت).

٢٦ـ شروح التّلخيص، مجموعة من الشّروح على تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، ت ٧٣٩ هـ طُبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاؤه بمصر، (د.ت).

٢٧ـ الصّحاح، تاج اللّغة و صحاح العربيّة، الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: أميل يعقوب، منشورات مُحَمّد على بيضون، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩ م.

٢٨ـ صحيح البخاري، البخاري (ت ٢٥٦ هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٩ـ طبقات أعلام الشيعة؛ الشيخ آغا بزرك الطهراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩١ هـ

٣٠ـ الطّراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز، إبن حمزة العلويّ اليمنيّ (يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم، ت ٧٤٩ هـ)، مراجعة و ضبط و تدقيق: مُحَمّد عبدالسلام شاهين، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٣١ـ عروس الأفراح بهاء الدّين السبكي؛ (ضمن شروح التلخيص)؛ مطبعة عيسى البابي الحلبيّ و شركاؤه بمصر، (د.ت).

٣٢ـ العقد المنير (تراجم)، السّيّد موسى الحسيني المازندراني؛ المطبعة الإسلامية، مكتبة الصدوق، طهران، ١٣٨٢ هـ.

٣٣ـ الفصول الغروية في الأصول الفقهية؛ الشيخ مُحَمّد حسين بن عبدالرحيم الطهراني الحائري (ت ١٢٥٠ هـ) دار إحياء العلوم الإسلامية، قم ـ ايران، ١٤٠٤.

٣٤ـ القاموس المحيط، الفيروز آبادي (مجدالدّين مُحَمّد بن يعقوب الشّافعي، ت ٨١٧ هـ)، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

٣٥ـ كتاب حروف المعاني، الزجاجي (أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ٣٤٠ هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، ط: ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ م.

٣٦ـ كتاب الموطأ، الإمام مالك بن انس ت ١٧٩ هـ تحقيق: مُحَمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٥ م.

٣٧ـ كشف الظّنون، حاجي خليفة (مصطفى بن عبدالله ت ١٠١٧ هـ)، دار كتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٢.

٣٨ـ الكّشاف عن حقائق غوامض التنزيل في وجوه التأويل، الزّمخشري (جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ)؛ منشورات مُحَمّد علي بيضون، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٣٩ـ الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي، مكتبة الصدر، طهران. (د.ت)

٤٠ـ لباب الألقاب في ألقاب الأطياب؛ الملا حبيب الله علي بن مدد الكاشاني (ت ١٣٤٠ هـ)، مطبعة المصطفوي، إيران، ١٣٧٨ هـ.

٤١ـ لسان العرب (معجم)، ابن منظور (أبوالفضل جمال الدّين مُحَمّد بن مكرم، ت ٧١١ هـ)، دار صادر بيروت ـ لبنان، (د. ت).

٤٢ـ المجازات النّبوية؛ الشّريف الرّضي ت ٤٠٦ هـ، تحقيق و شرح: طه مُحَمّد الزيني، منشورات مكتبة بصيرتي، قم.

٤٣ـ مجلة (نور علم)، الفارسية، مقدمة العلامة المحقق الأُستادي، العدد: (٥٤)، قم، سنة ١٤١٣هـ

٤٤ـ مجمع البحرين، فخرالدّين الطّريحي ت ١٠٨٥ هـ تح السيد أحمد الحسيني، ط: ٢، مكتب النشر الثقافة الاسلامية، ١٤٠٨ هـ

٤٥ـ المخطوطات العربيّة في مركز إحياء التراث الإسلامي، تأليف السيد أحمد الحسيني، ط ١، سرور، ١٤٢٤ هـ

٤٦ـ مرثية الإمام الحسين (عليه‌السلام)؛ نظم ملا حبيب الله الكاشاني؛ تحقيق: فارس حسون؛ مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت عليهم‌السلام لإحياء التراث، العدد: الأول: (٦١)، السنة السّادسة عشرة، محرم، ١٤٢١ هـ

٤٧ـ مصفى المقال؛ للشيخ آغا بزرك الطهراني المطبعة الحكومية ـ إيران/ ١٣٧٨ هـ

٤٨ـ المطول، شرح تلخيص المفتاح، التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر ت ٧٩٢ هـ)، تح: عبدالحسين الهنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠١ م.

٤٩ـ معاني القران و إعرابه؛ الزّجّاجي (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت ٣١١ هـ)، شرح تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٤ م.

٥٠ـ معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص، العباسيّ (عبدالرحمن بن أحمد، ت ٩٦٣ هـ)، تح: مُحَمّد محيي‌الدّين عبدالحميد، عالم الكُتُب، بيروت ـ لبنان، ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٧ م.

٥١ـ معجم الأدباء؛ ياقوت الحموي، مراجعة وارة المعارف العمومية، دار مأمون، (د.ت).

٥٢ـ معجم البلدان؛ أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، دار الفكر، بيروت.

٥٣ـ معجم الشّعراء؛ المرزباني (أبو عبيدالله مُحَمّد بن عمران ت ٣٨٤ هـ)، صححه وعلق عليه الأستاذ الدكتور: ف. كرنكو، ط: ١، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ١٩٩١ م.

٥٤ـ معجم المؤلفين؛ عمر رضا كحالة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، (د، ت).

٥٥ـ مغني اللّبيب عن كُتُب الأعاريب، إبن هشام الأنصاريّ (أبو مُحَمّد عبدالله جمال‌الدّين بن يوسف، ت ٧٦١ هـ)، تحقيق و تعليق: د. مازن المبارك، د. مُحَمّد علي حمدالله، ط: ١، مؤسسة الصّادق، تهران.

٥٦ـ مفتاح السّعادة؛ طاش كبرى زادة؛ تح: كامل بكري و عبدالوهاب أبو النور، مطبعة الإستقلال، مصر، ١٩٦٨ م.

٥٧ـ مفتاح العلوم، السّكاكيّ (أبويعقوب يوسف بن أبي‌بكر، ت ٦٢٦ هـ)، ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر، ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م.

٥٨ـ مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الرّاغب الأصفهانى المتوفى في حدود ٤٢٥ هـ تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، ط ٤، ١٤٢٥ هـ

٥٩ـ مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، أبو يعقوب المغربي؛ (ضمن شروح التلخيص): مطبعة عيسى البابي الحلبيّ و شركاؤه بمصر، (د.ت).

٦٠ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة، ابن تغرى بردي (جمال‌الدين أبو المحاسن يوسف)، دار الكتب، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٥٠ م.

٦١ـ نهاية الأرب فى فنون الأدب، النويري (شهاب‌الدين أحمد بن عبدالوهاب ت ٧٣٣ هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية للتأليف و الترجمة والطباعة والنشر.

٦٢ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخرالدّين الرازيّ، (ت ٦٠٦ هـ)، تح: د. مُحَمّد بركات حمدي أبوعليّ، و: د. إبراهيم السّامرّائيّ، دار الفكر للنّشر و التّوزيع، الأردن، ١٩٨٥ م.

٦٣ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطيّ (جلال‌الدين عبدالرحمن بن أبي‌بكر، ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة(د. ت).